وزارة التـــعـلـيم الـعـالـي والـبـحـث الـعـلـمـي

جامعة سعيدة الطاهر مولاي

كلية الآداب واللغات والفنون

قـــســـــــم اللّغة العربية وآدابـها

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماســتـــر تخصص لسانيات عامة الموسومة:

القياس في الدرس اللّغوي العربي

"الأصول والمناهج"

إعـــــداد الطـالـبـتين:

- بلغزالي سهيلة
- نعار إكرام

إشراف الأستاذ الدكتور:

*بنيني عبد الكريم

لجنة المناقشة

الأستاذ	الجامعة	الصفة
الأستاذ	طاهـــر الجيلالي	رئيسا
الأستاذ	بنيني عبد الكريم	مشرفا ومقررا
الأستاذ	حاكمي لخضر	ممتحنًا

السنة الجامعية: 2023م–2024م

وقل رب زدني علما

شـــكـــر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، خلق الروح والقلم وخلق الخُلُقَ، خلق الروح والقلم وخلقَ الـخُلْقُ من عدم، ودبر الأرزاق والآجال بالـمقادر وحكم، وجَملَ اللّيل بالنجوم في الظّلم، والضّلاة والسّلام

على ***سيدنا وحبيبنا محمد***

على سائر الأنبياء والـمرسين تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدّين.

نحمد الله ونشكره دائمًا الّذي وفقنا وبارك لنا في إتمام بحثنا هذا.

كما نتقدم بـجزيل الشكر والتقدير للأساتذة الكرام الّذين كان لهم الفضل في مسيرتنا الدراسية الّذي مهدو لنا طريق العلم والمعرفة وقدمو كل ما بوسعهم لإفادتنا.

كما نعبر عن امتناننا وشكرنا للأستاذ الفاضل الّذي أشرف علينا ووجهنا الدكتور الأستاذ

بينيني عبد الكريم

كما لاننسى الشكر والتقدير

إلى ***لـجنة المناقشة***

والشّكر الـجزيل إلى كل من ساعدنا ودعمنا في إنجاز المذكرة

من ***أقارب وأصدقاء***

وإلى كل من نساه قلمنا ولم تنساه ذاكرتنا.

الإهداء

أهدي بحثي وتخرجي هذا إلى من كانا سببًا

في وجودي بعد الله عزّوجلّ ومن ساندني

وكانو يغمراني بدعواتهم وشجعاني لحب العلم والتعلّم

إلى من أمرنا الله ببرّهما والدي الأعزاء حفظكما الله

وبارك في عمركما أحبكم كثيرًا يا أغلى النّاس

أمي وأبي

إلى أعز الأقارب الّذين دعموني من قريب أوبعيد

إلى صديقاتي العزيزات اللّواتي أعتز وأفتخر بمعرفتي لهم

وها نحن وصلنا رحلتنا الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة،

واليوم بتخرجنا ونودّع أحبتنا والمكان الّذي ضمنا

إكرام

إهداء

الحمد لله الّذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام

على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آل وصحبه

أجمعين

إلى من غرست في نفسي حب العلم والمعرفة

إلى من كانت دعواتها سر نجاحي أمي الغالية

لك مني كل حب والامتنان

إلى من علمه الله الهيبة والوقار وإلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى من أحمل اسمه بافتخار *أبي العزيز*

إلى إخواتي "عبد القادر، مكي، محمد

إلى أختي وأمي الثانية *غنية*

إلى أخواتي: "هدى، دعاء، نور، ملاك مروة

إلى صديقاتي: ليندة، شفيقة، إيمان، ليلى، فاطمة، إكرام

سهيلة

مقدمـــة

يُعدّ القياس من المناهج القوية في الدراسات الفلسفية واللُّغوية، فقد كان من أعمدة المنطق في الفكر الفلسفي اليوناني القديم، كما كان ولايزال منهجًا مركزيًا وأساسيًا في الدرس اللُّغوي العربي لاقديمه وحديثه، ونظرًا لأهمية هذا الموضوع، فإنَّنا أعددنا بحثًا سعينا من خلاله إلى تقصّي واستقراء أبعاد منهج القياس في الدرس اللُّغوي العربي، وقد أحالتنا دراستنا إلى تنبه إلى أهمية فهم واستيعاب الأصول المعرفية والمنهجية للقياس، فاتجه بحثنا إلى الإجابة عن سؤال مركزي نعتبره اشكالية ينبغي البحث عن الإجابة عنها، وهذا السؤال هو: ماهي أهم الأصول المعرفية والمنهجية للقياس في الدرس اللُّغوي العربي؟

ومن أجل الإحاطة لهذا البحث، تبنينا دراسة استقرائية عبر تقسي واستقراء أهم أبعاد مفهوم القياس وأصوله، فاستدعى ذلك أن نخصص للبحث فصلاً نُعالج فيه القياس وأصوله في الفكر اليوناني القديم والدرس اللُّغوي العربي الحديث، ثم انتقلنا في فصل للبحث في معاني وأصول القياس في الدرس اللُّغوي العربي القديم والحديث.

وقد اخترنا هذا التدرج نظرًا لأنَّ منهج القياس تأسس عند اليونان قبل العرب، فلقد ارتبط القياس في الدراسات. بالدرس اللغوي والدرس الفقهي، ولهذا بحثنا في ملامح أصول هذا الدرس في الفكر اليوناني القديم. وقد عمدنا إلى إجراء المقارنة حتى نتبين وجه العلاقة بين القياس في الدرس اللغوي العربي والقياس في الفكر الفلسفي اليوناني القديم، ومن أجل الإحاطة بهذا البحث اعتمدنا على مجموعة من المراجع منها:

-محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية.

-ابن جني، الخصائص.

الباحث أثناء دراسته لموضوع ما أكيد سيواجه صعوبات في الكثير من الأمور، ومن الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا كون هذا الموضوع عميقًا ومُتخذ من جلّ العلماء واختلفت وتعددت الآراء والأوجه حوله ممّا صعُب علينا أيٌّ منها سنعتمد.

وفي الأخير، نحمد الله ونشكره الّذي وفقنا إلى هذا ونسعى أن نتقدم بجزيل الشّكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل "بنيني عبد الكريم" الّذي كان مشرفًا على مذكرتنا وعونًا لنا بتوجيهاته كما لا ننسى أن نشكر جميع الّذي دعمونا من أقارب وأصدقاء والحمد لله رب العالمين والصلاة والسّلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

الفصل الأول

القياس وأصوله في الفكر اليوناني القديم والدرس اللُّغوي

1.القياس المنطقي اليوناني:

الإنسان في تاريخه الفكري مر بمراحل وطرق واتبع دراسات عديدة في شتى المجالات وسعى للوصول إلى استكشاف حقائق لم يدركها من ذي قبل، ومن بين أنواع الدراسات والمفاهيم التي اتخذها العلماء في بحوثهم نجد " القياس"، الّذي يُعدّ سبيلاً لفتح أبواب كثيرة، ويعتبر عملية إبداعية وفطرية وعقلية، تتعدد معانيه بتعدّد الدراسات حوله، ومن بين مستخدميه هناك " المناطقة اليونانيون"؛ تتمثل معانيه اللُّغوية والاصطلاحية فيمايلي:

لغة:

هو تقدير الشيء بما يماثله ومقارنة الشّيء بنظيره؛ أي أنَّه: «قاس الشيء يقيسه قيسًا وقياسًا واقتاسه وقيسَّه، إذا قدّره على مثاله».[1]

أمَّا معناه **الاصطلاحي يتمثل في:**

هو ترتيب الكلام للحصول على نتيجة جزئية من المقدمات ويعتبر احدى الوسائل الّتي تُنظِمُ التفكير بطريقة صورية، ويُعدّ أحد أساليب البرهنة العقلية والطريق الموصل إلى الحقائق والمعارف، عرّفه أرسطو بأنَّه: «استدلال يستنتج فيه من مقدم يجمع حدين بحدٍ ثالث، تالي يجمع أحد هذين الحدين بالآخر».[2]

ويعتبر من أهم المواضيع التي يعالجها المناطقة في كونه الركن الأساسي من أركان المنطق التقليدي، فالقياس هنا كان مبدؤه تقليدي معياري أكثر ممّا هو تطوري وتوليدي حيث كان الدارسون يحللون ويفسرون كلام أسلافهم لايأتون بشيءٍ من عندهم، لذا اعتبر

[1] محمد جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط01، 1990م، ص187.

[2] محمود يعقوبي، دروس المنطق الصوري، OPU، 2009م، ص123.

أنَّه عملية تقعيد لا تجديد، ولابُد فيه أن يكون حد ثالث يربط بين الحدّين الأول والثاني، لذا نجده يتجزء إلى جزئين، جزء يشكل لنا ما تقدم به من أشياء وهو ما يسمى بالمقدمات، وجزء آخر يلزم عن هذه المقدمات وهو ما يسمى بالنتيجة، إذًا القياس: «قول مؤلف من قضايا متى سُلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر»،[1] لذا هو يوازن بين مقدماته للحصول على نتائج، حيث تطبق فيه قوانين عامة على قوانين خاصة للوصول إلى استنتاج حولها، لذا قال عنه أرسطو أنَّه: «الاستدلال الّذي إذا سلمنا فيه بمقدماتٍ معينة لزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك المقدمات»،[2] فالغاية منها تناسق الأفكار بعضها ببعضٍ بعيدًا عن الواقع العملي.

لذا إنَّ المناطقة اليونانيين حين استخدامهم لما سموه بالاستدلال أي " القياس"، قد اتبعوا سبيله غير الذي اتبعها سابقيهم واختلفوا عنهم، فلاحظنا أنَّ هناك نوعًا من تأثير والتأثّر بين النحاة والفقهاء في جلّ مواضيعهم المدروسة ومن بينها الأصول بينما المناطقة صحيح استخدموا القياس لكن أطلقوا عليه باسم"الاستدلال" وطريقتهم اختلفت عن العلماء.

الآخرين ودراساتهم، لذا زعم الفلاسفة أنَّ القياس: «لا يصح ولا يتم من مقدمة واحدة ولا ينتج عنها نتيجة وإنما ينبني القياس من مقدمتين فصاعدًا»،[3] وقد دافع عنه أرسطو واعتبره الأساس في تقدم وتطور العلوم وعدّه الوسيلة السهلة والسريعة الّتي يصل بها إلى الحقائق.

[1] ابن رشد، تحقيق: عبد الرحمان بدوي: تلخيص القياس أرسطو ، ، ط01، الكويت، 1988م

[2] محمود قاسم: المنطق الجديث ومنتهج البحث، مكتبة الأنجلو مصرية، ط01، ص12.

[3] أبو الوليد الباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي: إحكام الفصول في أحكام الأصول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص535.

هذا لا يعني أنَّه لولا وجود القياس لمّا تقدمت الدراسات لا كانت ستسير وتتطور ولكن بشكل بطيء ووصولها للمعارف والحقائق يتطلب منها مجهودات ووقت كثير، لهذا اعتبر القياس تلك الوسيلة والأداة السهلة لاستكشاف الأشياء وتطور الدراسات.

نجد أنَّ القياس عند الفقهاء والنحاة يقوم على أربعة أركان أساسية وهي:

- **المقيس، المقيس عليه، العلّة، الحكم.**

بينما القياس المنطقي اليوناني يكون الأمر فيه مختلفًا عما سبقه بحيث يتضمن ثلاثة عناصر يرتكز عليها ويتميز بها وهي التالي:

1/-المقدمة الكبرى: كقولنا مثلا: كل مسكر حرام، كل ما عاش الإنسان فهو فان.

2/-المقدمة الصغرى: فهنا يستلزم قولنا: الخمر مسكرٌ، زيدٌ إنسانٌ

3-إذن يتطلب في الأخير الخروج بنتيجة وهي ثالث عنصر، فهنا نستخلص أنَّ:

-إذن: الخمرُ حرامٌ.

-إذن: زيدٌ فان.

2.نشأة القياس في المنطق اليوناني:

القياس نظرية اتخذها جلّ العلوم كسبيل للدراسة وكل علم أعطى وجهة نظره حول هذه النظرية، فالقياس كان يستخدم من قبل عند العلماء في بحوثهم لكن لم يأخذوا به، فلذا نجد هناك اختلافات وآراء متعددة حوله، فظهوره ونشأته لم تنفتح بصورة جيدة لحد الآن بحيث أنَّ الأوجه تختلف منهم من يقول أنَّه ظهر عند النحاة ومنهم من يقول أنَّه ظهر عند الفقهاء، ومنهم من يقول أنَّه ظهر عند المناطقة، لهذا القارئ والباحث

الآن يقع في حيرة من أمره أي مسلك سيختار وأي من هذه العلوم هي الأولى في استخدام القياس، لكن حسب الأقوال يتضح أنَّ له عرق الشريعة الإسلامية، بحيث نشأت وظهر عند الرسل والصحابة آنذاك وخاصة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلّم والصحابة التابعين له، ودليل هذا قول الآمدي:[1]«الرسول صلى الله عليه وسلم، يقيس والصحابة يقيسون كذلك في الوقائع التي لا نص فيها من غير نكير من أحد منهم»،[2] وبعدهم تطور شيئًا فشيئًا حتى وصل عند النحاة والمناطقة، ممّا لوحظ من خلال الدراسات تبين أنَّ هناك علاقة تأثير وتأثر واضحة جليًا بين أصول الفقه والنحاة حيث أنَّ النحاة قد أخذوا عن أسلافهم أصولها وعملوا بها وكانت نقطة مبدئهم لما قاموا به كل من الفقهاء والنحاة.

إنَّ سقراط وأفلاطون قد استخدموا القياس لكن لم ينتهضوا به ولم يهتموا به جلّ الاهتمام حيث قد اهتموا بدراساتهم وقضاياهم عدّ لديهم كجانب ثانوي غير معني به، ويستخدمونه كأسلوب دون إدراكهم لحقيقته ومكانته ومهامه، وقد كان أول من وضع نظريه القياس في المنطق اليوناني عند أرسطو الّذي يعتبر تلميذًا لأفلاطون لكنَّه كان مخالفًا له في الكثير من القضايا، ولم يفطن وينتبه أحدًا قبل أرسطو إلى قواعد وقوانين القياس واستخلاصها، وأنَّ القياس تتولد بدون مقدمات وكان غير مكتمل لكن بعدما ظهر عند أرسطو وتطرق إليه قد نبع فيه بحوثًا ودراسيه وجعله منبع الاهتمام، وأحال عليه في كتبه وخاصة كتابي" الجدل"و"التحليلات"، أعطاه أهمية كبيرة واكتمل جوهر عمله في "وضعه نظرية تصف شروط تصديق الأقوال وتصحيحها".[3]

[1] سيف الدين الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ص36.

[2] المرجع نفسه، ص36.

[3] حمو النقاري: المنهجية الأصولية والمنطق اليوناني، الشبكة العربيَّة للأبحاث والنشر، بيروت–لبنان، ط01، ص47.

وبالتالي نستخلص أنَّ القياس المنطقي اليوناني أتى بصورةٍ مختلفةٍ تمامًا عن القياس النحوي والفقهي بكونه يهتم بالشكل دون المضمون وقوانينه عامة لا تتصل بموضوعٍ معين، وله ثلاثة عناصر رئيسية تميزه: مقدمة كبرى وصغرى ونتيجة.

وتكمن اهتماماته بأن تكون طريقة البحث والدراسات حوله والاستنتاجات صحيحة ودون الوقوع في الأخطاء والزلّل لأنَّه لايهتم بالموضوع وهو غير منتج.

3.أشكال القياس المنطقي اليوناني:

هذه الأشكال مرتبة ترتيبًا تكامليًا بحيث أنَّ كل منها يتميز عن الآخر، وكل شكل قد تكون مطالبه مكتملة، كما قد تكون غير مكتملة، وهذه الأشكال هي مجزئة إلى أربعة أجزاء تتمثل فيما يلي:

1/-الشكل الأول:

«هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في المقدمة الصغرى موضوعًا في المقدمة الكبرى»؛[1] وهذا على النحو الآتي:

-**مقدمة كبرى=>** كل جبان مذموم

موضوع

-**مقدمة صغرى=>** كل خواف جبان

محمول

[1] محمد مهران: مدخل إلى المنطق الصوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994م، ص ص 232-233.

-**نتيجة:** كل خواف مذموم، إذن قد أتت كلمة "**جبان**" موضوعًا في المقدمة الكبرى، وأتت محمولاً في المقدمة الصغرى.

2/-الشكل الثاني:

« هو ماكان الحد الأوسط فيه محمولاً في المقدمتين»؛[1] ويتضح هذا في المثال التالي:

-**مقدمة كبرى=>** كل تقي محبوب

محمول

-**مقدمة صغرى=>** لا خائن محبوب

محمول

-**نتيجة:** لاتقي خائن، فقد جاءت كلمة "محبوب" محمولاً في كلتا المقدمتين.

3/-الشكل الثالث:

« هو ماكان الحد الأوسط فيه موضوعًا في المقدمتين»؛[2] هذا مثل:

-**مقدمة كبرى=>** كل صادق محبوب عند النّاس

موضوع

-**مقدمة صغرى=>** كل صادق يخاف الله

موضوع

[1] محمد مهران، المرجع السابق ، ص232.

[2] المرجع نفسه ، ص233.

-**نتيجة:** بعض الصادقين، يخافون الله، فكلمة " كل صادق" جاءت في الأمثلة المذكورة موضوعًا في كلتا المقدمتين.

4/-الشكل الرابع:

« هو ماكان الحد الأوسط فيه موضوعًا في المقدمة الصغرى ومحمولاً في المقدمة الكبرى»؛ يكون هذا على الشكل التالي:

-**مقدمة كبرى=>** كل عاقلٌ إنسانٌ

محمول

-**مقدمة صغرى=>** كل إنسان حيوان ناطق

موضوع

-**نتيجة:** بعض العاقلين غير ناطقين.

إذن يتضح أنَّ هذا الشّكل هو معاكس للشكل الأول، ونلاحظ كلمة " إنسان" أتت محمولاً في المقدمة الكبرى، وموضوعًا في المقدمة الصغرى.

وبالتالي تبين لنا من خلال ذكرنا لهذه الأشكال أنَّ كل شكل يختلف ويتميز عن غيره من الأشكال، ولكن الدراسات ترشح كون الشكل الأول هو المناسب والمكتمل عن غيره من الأشكال.

وقد عبر عنها أرسطو بالقوانين الآتية:

«-**الشكل الأول:**

*وك(واو موضوع)

*ص و(واو محمول)

*ص ك

الشكل الثاني:

*ك و(واو محمول)

*ص و(واو محمول)

*ص ك

الشكل الثالث:

*وك(واو موضوع)

*و ص(واو موضوع)

*ص ك

الشكل الرابع:

*ك و(واو محمول)

*وص(واو موضوع)

*ص ك»[1]

[1] محمد مهران: مدخل إلى المنطق الصوري، المرجع السابق، ص ص239-244.

4.أقسام القياس في المنطق اليوناني:

أقسام القياس في المنطق اليوناني تختلف تمامًا عن أقسامه عند الأصوليين والنحويين في كون أنَّ كل علم اختلفت وجهة نظرته عن العلم الآخر حوله، إذن فإنَّ القياس المنطقي ينقسم إلى أربعة أقسام ونذكرها على النحو التالي، بالتسلسل ومع ذكر كل قسم وأنواعه.

القسم الأول:

وهو مايسمى بالقياس الخالص لأنَّ « جميع قضاياه من نوع واحد»؛[1] بمعنى أنَّ قضاياه تتناول قضية واحدة ليست كل قضية مختلطة في أخرى، ونجد هذا القسم يتضمن ثلاثة أنواع وهي كالتالي:

1/-القياس الحملي:

-هو ما تركب من قضايا حملية، نحو: الثلوج مياه

-المياه تتبخر بالحرارة.

-الثلوج تتبخر.

ويُعدّ هذا النوع من بين الأنواع الرئيسية في هذا القسم، له قواعد أساسية لابد من الالتزام بها لأنَّ « القياس الحملي له عدة قواعد إذا التزامنا بها كان القياس صحيحًا»؛[2] وهي كالآتي:

[1] محمد مهران: مدخل إلى المنطق الصوري، المرجع السابق، ص209.

[2] علي عبد المعطي محمد، المنطق ومناهج البحث العلمي، دار الجامعات المصرية، 1977م، ص153.

أ-قواعد الاستغراق:

تتمثل هذه القواعد فيمايلي:

-لابد أن يكون الحد الأوسط مستغرق في إحدى المقدمتين على الأقل أوكلتاهما،

-استحالة الربط بين الحد الأكبر والأصغر في النتيجة إذ كان الحد الأوسط غير مُستغرق في المقدمتين.

-لايجوز أنْ يوجد حدّ مُستغرق في التنيجة وغير مُستغرق في إحدى المقدمتين.

ب-قواعد التركيب:

نجد هذه القواعد كالآتي:

-يجب أن يستلزم القياس الحملي بثلاث حدود لاغير؛ الحد الأكبر، والحد الأصغر، والحد الأوسط،

-يجب أن يشتمل أوأن تكون له ثلاث قضايا متألفة من: مقدمة كبرى، مقدمة صغرى، نتيجة.

أمَّا القواعد الثالثة وهي **قواعد الكيف**؛ تتدرج على النّحو التالي:

-لايصح الإنتاج من مقدمتين سالبتين ذلك لأنَّ الحدّ الأوسط هو موضوع اشتراك حدين لابد من أن يرتبط به حد واحد على الأقل إيجابًا، فإذا كان كل من المقدمتين سالبة احتمال انعزال كل من الحدين،

-إذا كان إحدى المقدمتين جزئية وجب أن تكون النتيجة جزئية وإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة لابد من النتيجة أن تكون سالبة.

وبالتالي تُعدُ هذه القواعد من أهم الركائز الأساسية الّتي إذا التزامنا بها كان القياس صحيحًا وإذا خرجنا عن واحدة منها لا يمكن أن يكون القياس قياسًا صحيحًا.

2/-القياس الشّرطي المتصل: يتركب من قضايا شرطية منفصلة وذلك على النّحو التالي:

-إذا كان الإنسان صادقًا كان أمينًا،

-إذا كان الإنسان أمينًا كان محبوبًا،

-إذا كان الإنسان صادقًا كان محبوبًا.

3/-القياس الشّرطي المنفصل: يكون مُركبًا من قضايا شرطية مُتصلة، زهذا كما يلي:

-الطالب إمَّا ناجحٌ أوفاشلٌ،

-الطالب إمَّا غير ناجح أومجتهد،

-الطالب إمَّا فاشل أومجتهد.

وفي الأخير نلاحظ أنَّ هذا القسم من أقسام القياس يتضمن ثلاثة أنواع وكل نوع له قواعد ومميزات تُميزه عن النوع الآخر.

أمَّا القسم الثاني من أقسام القياس يتمثل في:

القياس المُختلط: لأنَّ قضاياه تكون بعضها حملية وبعضها شرطية وتندرج تحته ثلاثة أنواع وهي كالآتي:

1-شرطي مُتصل حملي: مؤلف من مقدمة صغرى حملية ومقدمة كبرى مُتصلة ونحوه:

-إذا كان الشّيء إنسانًا كان حساسًا،

-وهذا الشّيء إنسان،

-إذن هذا الشّيء حساس.

2-شرطي منفصل وحملي: يتكون من مقدمة كبرى منفصلة وصغرى حملية، ويُسمى "بالسير والتقسيم"،[1] وهذا على النّحو الآتي:

-إمَّا أنْ تكون الشّمس مُشرقة أوالنّهار غير موجود،

-الشّمسُ الآن غير مشرقة،

إذن النّهار غير موجود.

3-شرطي مُتصل منفصل: يتألف من مقدمة كبرى مُتصلة ومقدمة صغرى منفصلة، وهذا يتضح في المثال التالي:

-إمَّا أنْ تُحاربُوا وإمَّا تنسحبوا،

-إذا كنتم تُريدون النصر فعليكم أنْ تُحاربوا،

-إذا كُنتم تُريدون النّصر على أعدائكم فلن تنسحبوا.

[1] محمد علي أبو ريان: أسس المنطق الصوري ومشكلاته، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1975م، ص86.

القسم الثالث:

وهذا القسم يُسمى بالقياس الاستثنائي وهو الّذي تذكر فيه النتيجة أونقيضها، وهو مؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية وتُسمى الكبرى، واستثنائية وتُسمى الصغرى، لهذا «يُسمى باسمين القياس الاستثنائي والشّرطي».[1]

أمَّا **القسم الرابع والأخير** يُسمى **بالقياس الافتراضي:**

ذلك لاقتران حدوده واتصالها من غير فصل بينها، وفيه لاتُذكر النتيجة أونقيضها « بل يُشار إليها ضمنًا أي بالقوة».[2]

5.نشأة القياس في اللسانيات الغربية الحديثة:

اللسانيات علم يهتم بدراسة اللُّغة الإنسانية ودراسة خصائصها وتراكيبها، وكانت منذ الأزل لكن كعلم بدأت بذوره تنبت من طرف العالم سويسري– فرادينان دي سوسير– وهذا العلم يدرس اللُّغة دراسة علمية، واللسانيات لم تأخذ مكانتها إلاَّ على يد دي سوسير وما جاؤُوا بعده أضافوا أشياء عديدة جعلت من هذا العلم يخضع للتطور والازدهار، وهذا من عصر وآخر ودي سوسير جعل من البحث اللغوي طابعًا علميًا حتىّ لُقِب " بأبِ اللسانيات الحديثة"، لقد شهد العصر الحديث إقبالاً كبيرًا على دراسة اللغات وظهور العديد من المدارس والمناهج، وبهذا تعد اللسانيات الحديثة ذلك العلم الذي يدرس اللغات الإنسانية ويقوم بتحليلها ومعرفة أوجه التشابه والتضارب فيما بينها ومعرفة معاييرها وضوابطها، حظي هذا العلم من طرف العلماء لجعله علمًا واسعًا واحتل مكانة باهرة خاصة لما أرسى دي سوسير قواعده ومبادئه، وتتمثل وظائفها في كونها تتسم بوصف اللغات ودراستها تاريخيًا والبحث عن مزايا تلك اللغات والوصول إلى قواعد عامة وقوانين،

[1] الشيخ إبراهيم الباجوري: حاشية الباجوري على متن السلّم، دار إحياء الكتب العربيَّة، 1334هـ، ص69.

[2] المرجع نفسه، ص55.

نجدها تنقسم وتتفرع إلى عدة علوم، وأتت اللسانيات الحديثة لتوضيح الاختلاف بين المنهج الجديد والتقليدي لدراسة اللغة، والدراسات التزامنية كان لها أثر كبير وأهمية بارزة في اللسانيات الحديثة، ويعتبر المنهج الوصفي هو الغالب في هذه الدراسات بحيث أنَّه:« ازدادت نمو اللسانيات الوصفية اذا ما قورنت باللسانيات التاريخية وبلوغها مركز السيادة».[1]

تسعى اللسانيات الحديثة لوصف وتفسير الظواهر اللسانية المعتمدة على طرق وآليات تسعى لترتيب الإجرائي وعدم تلقي المعارف بالشكل السطحي، وتكمن أهميتها بكونها جعل الباحث والدارس يلمس أسرار اللغة والوقوف على تجلياتها، معرفة اللغة من جميع نواحيها من خلال الدراسة الوصفية العلمية، معرفة دور اللغة ووظائفها ودراسة تراكيبها العامة والخاصة، توفير نظرة بارزة وواسعة ومهمة عن اللغة، والذي يميز اللسانيات الحديثة هو:

– اللهجات وفوارق اللغة واللغة المنطوقة والنظرية اللسانية والدراسة اللغوية والاستقلالية، وظهرت بها عدة مصطلحات ومفاهيم ومن بينها " القياس".

– القياس قديم قدم الإنسان كان يعتمده في حياته وفي دراسته وقد ازدهرت الدراسات حوله وتعددت مفاهيمه ذلك لإتخاذ كل علم سبله لدراسته، وأصبح يُعدّ أهم ركائز الدرس اللُّغوي المعاصر لدى علماء اللسانيات الحديثة بحيث دراسة القياس ونقده أخذت أهمية واسعة في السّاحة اللُّغوية عندما نشأت اللسانيات الحديثة على يد–دي سوسير–قال

[1] شرف الدين الراجحي: مبادئ علم اللسانيات الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د.ط، ص44.

في أحد كتابيه، «وجود القياس في اللُّغة وأكد أهميته وجدواه في إنماء اللُّغة والحفظ واعتبره أنَّه صيغة صنعت منوال صيغ أخرى طبقًا لقاعدة معلومة».[1]

وتظهر قيمة القياس في الدرس اللساني جلية عندما تحاول دراسة تلك النظريات التقليدية في ثوبها الجديد المنبثق من النظريات اللسانية الوصفية المعاصرة.

نستخلص ممّا سبق أنَّ اللسانيات كدراسة موجودة منذ القدم أمَّا كعلم قائم بذاته ظهر على يد العالم السويسري- دي سوسير-كما تُعد ذلك العلم الّذي يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع، فمع العصور بدأت تتطور شيئًا فشيئًا فظهرت ما يسمى باللسانيات الحديثة الّتي كانت تهدف إلى الانتقال من منهج تقليدي تراثي إلى منهج حديث، وظهرت فيها مصطلحات ومفاهيم عديدة من بينها القياس الّذي أصبح من الركائز الرئيسية في اللسانيات الحديثة ودراساتها اللغوية.

6.خصائص القياس في اللسانيات الغربية الحديثة:

أخذت الدراسات اللسانية الحديثة مسارها في التأصيل والتحويل والإبداع والتجديد، وكانت منطلقاتها مع العالم السويسري-دي سوسير- الّذي أبهر ووضح واُعتبرت محاضراته من أهم الأعمال الّتي ميزته عن غيره، فظهرت مصطلحات عديدة حينما نشأت هذه الدراسة اللسانية الحديثة ومن بينها " القياس" الّذي كان محل اهتمام آنذاك، فتكلم عليه أولاً دي سوسير في مؤلفه الشهير" محاضرات في علم اللغة العام" كما خصص له بابين؛ فيُعدّ القياس من الأدوات والوسائل التي تناولها العلماء منذ القدم ومع مجيء دي سوسير شرح وأوضح أنَّ القياس لمّا ورد في العصور القديمة لم يكن

[1] فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي: دروس في الألسنية العامة، دار العربية للكتب، طرابلس-ليبيا، 1985م، ص ص243-259.

خاطئًا وإنما كان يعتريه شيئًا من النقص ولايزال بحاجة إلى التوضيح والتدقيق أكثر، قيل عنه أنَّه: «العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أوكلمة تركيبًا تبعًا لنموذج معروف».[1]

اتخذه العديد من رواد اللسانيات الحديثة وتبنوه عن دي سوسير ولكنَّ كل واحد اتى به بحلّة جديده حسب وجهه نظره.

كما قد اتصف بميزات وخصائص جعلت منه ذو أهمية وقيمة عالية في شتى البحوث والدراسات.

لقد تميز بـ:

- دراسة النظريات التقليدية بصورة جديدة،

- الركيزة الأساسية في الدراسات اللسانية الغربية الحديثة،

-التحليل والإيضاح والتدقيق

فهذه الخصائص برزت فيه في الدراسات اللسانية الحديثة بحيث أنَّه تحلى بحلة جديدة غير ماكان عليه من قبل فأصبح العامل الرئيسي والمُتخذ به في هذه الدراسات كما اعتبر القاعدة المنطلق منها في البحوث، لذا اعتبروه أنَّه: «عملية ذهنية وهو مظهر من مظاهر التّطور والتجديد فمثلما تتطور حياة الإنسان فإنَّ لغته ومفرادته ينالها نصيبٌ وافر من التطور والتجديد فيحتاج إلى مفردات، فيصبح القياس في هذه الحالة ضرورة وحاجة ملحة يفرضها بقاء الإنسان واستمراره».[2]

---

[1] جورج فندريس: التعريب، عبد الحميد دواخي ومحمد القصاص: كتاب اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط01، ص205.

[2] هدى صلاح رشيد: تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، دار الأمان، الرباط، ط01، 2015م، ص165.

7-علاقة اللسانيات الغربية الحديثة بالعلوم الأخرى:

اللسانيات تتحمل عبء بناء نظرية وصفية شاملة لحكم اللُّغوية التواصلية وتفسر كيفية استخدام الملكة التواصلية لدى الأفراد، «كما تسعى إلى اكتشاف الخصائص غير اللسانية فيتبين أنَّها لها صلة بالعلوم الأخرى»،[1] فالملاحظ أنَّه هناك ارتباطًا وثيقًا بين اللسانيات الحديثة وكل التراث سواء عام أم خاص، لأنَّ اللسانيات كعلم لا يستطيع أن يكون قائمًا بذاته له استقلاليته ما لم يستند إلى تراث عالمي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة، بحيث أبان العرب نهضته إلى نقل علوم العرب ومعارفهم وبالتالي: «أصبح أعلام الحضارة العربية ركائز للغرب في علومه ومعارفه».[2]

وقد تأثر رواد اللسانيات الحديثة بالتراث اللغوي العربي وهذا التأثر نتج عبر طرق ووسائل مختلفة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة.

وهناك مدارس فرعية قد تأثرت بالمدارس الأصولية الّتي مثلها دي سوسير، قد تمكن تأثير الغربي في الدرس اللساني العربي على عدّة مستويات وبدأت تظهر العلاقة بين المناهج اللسانية الغربية والبحث اللساني العربي ذلك من خلال ما قدمه أعلام الدراسات اللّسانية العربية في المشرق والمغرب، وهناك تأثر بنظريات دون أخرى سواء الدرس اللساني العربي أم الغربي، وممّا يتضح تأثر الدارسين العرب بنماذج الغرب وإتباع مجالاتهم لبناء نظرية لسانية عربية حديثة، واستخدام مصطلحات ومفاهيم جديدة وغريبة داخلية في الدرس اللساني العربي، ويعتبر القياس مصطلح عام تشترك فيه علوم مختلفة، تتغير مفاهيمه تبعًا للمادة العلمية الّتي يتناولها.

---

[1] بوقرة نعمان: اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، عمان، ط01، 2009م، ص12.

[2] عبد السلام المسدي: التفكير اللّساني في الحضارة العربية، دار العربيَّة للكتاب، تونس، ط02، 1986م، ص ص22-23.

وقيل عنه: «إنَّه طريق تنتقل بفضله من حالة تنظيم إلى حالة تنظيم أخرى».[1]

وبهذا يتضح لنا أنَّ اللسانيات الحديثة لها علاقة وطيدة بجلّ العلوم الأخرى، بحيث لابد أن تستنبط أشياء عدّة منها لتستخدمها في دراساتها، وبالتالي تكمن العلاقة بين العلوم الأخرى واللسانيات الحديثة عملية تأثير وتأثر.

فنلاحظ استنباط مفاهيم ومصطلحات ونظريات ومناهج كل من الدراسات اللغوية اللسانية العربية أم الغربية من بعضها البعض.

8.القياس عند رواد الدرس اللُّغوي الغربي الحديث:

القياس بين سلطة المصطلح ومنطق اللسان:

القياس **Analogy** مصطلحًا عامًا تشترك فيه علوم مختلفة، تتغير مفاهيمه تبعًا للمادة العلمية الّتي يتناولها والغاية منها، فقد عرف علم اللُّغة الحديث فكرة القياس منذ مطلع القرن العشرين مع دي سوسير ونظريته اللغوية فامتثل مفهومه على أنَّه: «عملية ذهنية فطرية وهو مظهر من مظاهر التطور والتجديد فمثل ما تتطور حياة الإنسان فإنَّ لغته ومفرداته ينالها نصيب وافر من التطور والتجديد فيحتاج إلى مفردات لم يسمعها من لغة أبويه، لذا يلجأ غالبا إلى قياس ما لم يسمعه على ما سمعه، فيصبح القياس في هذه الحالة ضرورة وحاجة ملحة يفرضها بقاء الإنسان واستمراره».[2]

القياس في علم اللُّغة الحديث:

إنَّ الغاية من قضية القياس عند دي سوسير وتلاميذته هي النظر في تحليل وإعادة بناء العناصر الّتي تقدمها اللغة فيركز على القياس النحوي ذو البعد الاستعمالي الذي يختلف

[1] هدى صلاح رشيد، المرجع السابق، ص 166.

[2] المرجع نفسه، ص165.

في ممارسته عن نظرة اللغويين العرب؛ إذ يعنى هذا الأخير بالضبط الألفاظ والتراكيب طلبًا للحفاظ عليها من أثر التحولات التي قد تطرأ عليها من أبرزها الظاهرة الفونيطيقية الّتي تؤثر في آلية اللّسان إذ «قد يتزايد مجموع هذا النوع من الصيغ تزايدٌ قليل الفائدة فتختل بذلك آلية اللّسان ويسود الغموض والإبهام، ممّا يجعل هذه الآلية كثيرة التعقيد والانغلاق لدرجة أنَّ القواعد الشاذة والاستثناءات الحادثة عن التغيير الفونيطيقي

تتعظم وتتكاثر فتتغلب على الصور المندرجة تحت نماذج عامة، وبعبارة أخرى تعظم هذه الصور الشاذة لدرجة أنَّ الاعتباط المطلق يتغلب ويسيطر على الاعتباط المقيد».[1]

وقد امتثل القياس الاستعمالي كوسيلة تبررها الغاية فمن وجهة النظر اللساني فإنَّ أثر هذه التحولات الفونيطيقية يوقفه القياس التماثلي فيسد عليه الطريق، ذلك أنَّ ما ينال الجهة الخارجية للألفاظ من تغيرات عادية لا علاقة لها بالناحية الصوتية إنما يتكفل بها القياس فيحكمه ففي اللغة الفرنسية استأنس النّاس كثيرًا بهذه العبارات:

il prouve, ils» :أمَّا اليوم فنحن نقول ،il preuve,il preuvent, nous prouvons prouvent؛ وهي صيغ لا يمكن أن نفسرها من الجهة الفونيطيقية ولاشك أنَّ وزن التصريف! il aime يرجع إلى الصيغة اللاتينية: amat بينما قياس هذا المثال nous aimons هو من جنس amons اللاتينية، وكان علينا أن نقول نزولاً عند القياس amable، ولكن عدّ لنا عنه إلى aimable».[2]

ولقد أتاح علم اللغة الحديث للمحدثين العرب فهم آلية القياس انطلاقًا من مخرجات الدّرس اللّساني الحديث، فقد حظي القياس بأهمية عند دي سوسير وأشاد بأثره في تطور

[1] ماصري هاجر: مجلة إشكالات في اللُّغة والآداب، المجلد10، العدد04 31 أغسطس 2021م، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أف أخموك لتاملغاست معهد الآداب واللغات، الجزائر، ص697.

[2] فرديناند ديسوسير، ترجمة: عبد القادر قنيني: محاضرات في علم اللّسان العام، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق-المغرب، 2008م، ص206.

اللُّغة وإنمائها والّذي انطلق من عد نظرة الرواد الأوائل من علماء اللّسان نظرة قاصرة لطبيعة ظاهرة القياس حيث أطلقوا عليه مصطلح La Farisseanalogie فقد كانوا يسمون القياس التماثلي بالقياس الفاسد وكانوا يعتقدون أنَّ اللُّغة اللاتينية لمّا اشتقت لفظ HONOR كانت قد انخدعت فتوهمت له نظيرًا من لفظ ووزن HONOS ويرون أنَّ كل ما يبتعد عن النظام المقرر شذوذ ونقض لصيغة مثالية، وسبب هذا الفهم أنَّهم كانوا يرون في الحالة الأصلية للّسان ضربًا من السمو والكمال، دون أن يتساءلوا عما إذا كانت هناك حالة أخرى أسبق في الوجود ممّا اعتمدوه، فكان كل تساهل إزاء هذا النموذج الأمثل عندهم يُعتبر خرقًا.

ولكنَّ المدرسة النحويَّة الجديدة هي الَّتي خصصت قبل غيرها للقياس مكانًا لائقًا به مبنية بذلك أنَّ القياس إن انضمت إليه ضروب التغيرات الفونيطيقية كان العامل الأعظم في تطور الألسنة لأنَّه طريقًا تنتقل بفضله الألسنة من حالة تنظيم إلى حالة تنظيم أخرى، فهو صيغة صنعت على منوال صيغة أوصيغ أخرى طبقًا لقاعدة معلومة، أي أنَّه ذُو بُعد استعمالي خالص وهذا ما جعل تلاميذه من أمثال فندريس وجورج مونان يحصرون القياس في العملية الّتي يخلق بها الذهن صيغة، أوكلمة، أوتركيب، تبعًا لأنموذج معروف، «فما كان القياس الّذي استقرت عليه لغة ما إلاَّ حرية ستبقت من قبل أن تصبح قياسًا يراد له أن يستبد باللغة، ويراد لها أن تتحجر في قوالبه».[1]

طبيعة القياس وأهميته:

ينظر سوسير في عمل الألسنين الأوائل ونظرتهم للقياس، حيث كانوا يعدون كل ما خرج عن الصيغة القياسية خطأ وشاذ إذ خالفهم في تفسير القياس الذي كان عنده يتلخص

[1] يُنظر: هدى صلاح رشيد: تأصيل النظريات الليسانية الحديثة في التراث اللُّغوي عند العرب، المرجع السابق، ص166.

في محاكاة نموذج آخر حتّى وإن كان مُخالفًا للصيغة المثالية، يقول: «لم يدرك أوائل الألسنين طبيعة ظاهرة القياس، فقد كانوا يسمونها القياس الخاطئ»، كما كانوا يعتقدون أنَّ اللاتينية أخطأت في ابتكارها كلمة (honor) على النموذج (honos) وفي نظرهم أنَّ كل ما ينأى عن النظام القائم إنما هو تفاوت وصدوف عن شكل مثالي، إذ كانوا يرون عبر توهم يميز عصره أنَّ حالة اللُّغة الأصلية هي شيء فوقي تام من غير التساؤل ما إذا كانت هذه الحالة قد سبقت بأخرى، وإزاء ذلك فقد اعتبرت كل حرية شذوذًا».[1]

وبالتالي نلاحظ أنَّ القياس عملية ذهنية فطرية فلما استصعب على القدامى اكتساب اللُّغة والإحاطة بها عُدَّ القياس ضروريًا في نماء وبقاء اللُّغة صامدة ومتطورة لهذا أصبح له شأن كبير في الدراسات اللُّغوية الغربية منها والعربية وظهرت قيمته عند الغرب بمحاولة دراسة تلك النظريات التقليدية في صورة جديدة.

مجال تطبيق القياس عند الغرب:

أمَّا مجال تطبيق القياس لدى الغرب، فنجدهم في ذلك على طرائق قددا، «فمنهم من جعل جميع التبادلات الصوتية بمثابة قوانين عامة مطلقة على جميع الكلمات الّتي تحتوي على أصوات معينة في كل زمان»،[2] مقررين في ذلك أنَّ الطريقة الوحيدة لدراسة اللغة «هي دراستها تاريخيًا (Dirachronic)؛ كما كان عليه الحال عند النحويين الجدد (Negrammairiens)، الّذين انطلقوا من "قانون غريم" (Grim)، إلى الإقرار بأنَّ القياس إلى جانب التغيرات الصوتية هو العامل الكبير المتسبب في تطور اللُّغات، والعملية الّي تنقل بها اللُّغات من حال انتظام معين إلى أخرى».

---

[1] دي سوسير، ترجمة: عبد القادر قنيني: محاضرات في الألسنية العامة، دار البيضاء، إفريقيا الشرق، 1857م-1913، ص198.

[2] دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي وآخرون: دروس في الألسنية العامة، دار العربية للكتب، طرابلس، ليبيا، 1985م، ص246.

وأمَّا أصحاب الاتجاهات الوصفية (Synchronic) فلم يتطرقوا إلى القياس إلاَّ في مجال الصرف (صيغ الكلمة المعجمة)، وأمَّا مجال الأصوات فلم يرد من ضمن موضوعاتهم القياسية، فجاءت تعريفاتهم للقياس عارية عن مستوى الأصوات، مركزة بالدرجة الأولى على القياس في الصيغ؛ كما في تعريف دي سوسير القياس بأنَّه: «صيغة صُنعت على منوال صيغة أوصيغ أخرى، طبقًا لقاعدة معلومة»، وعرفه فندريس بأنَّه: « العملية لبّتي بها يخلق الذهن صيغة أوكلمة أوتركيب تبعًا لنموذج معروف».[1]

القياس عند دي سوسير:

القياس من أهم المفاهيم الّتي حدّدها في كتابه الشهير–محاضرات في علم اللغة العام–إذ خصه بالفصل الرابع والخامس من الجزء الثالث الخاص بعلم اللغة التاريخي Diachronic.

1.تعريف القياس: «القياس كما عرّفه دي سوسير هو محاكاة صيغة لصيغة أخرى بالاطراد ومن ثم؛ قالصيغة القياسية (المقيس) هي الصيغة الّتي وضعت طبقًا لصيغة أخرى (المقيس عليه) بحسب قاعدة معينة، وقد حدّد سوسير العملية القياسية بطريقة رياضية في شكل معادلة على النّحو الآتي:

Honor: x:honoremx فإنَّ: Oratorem orator»[2]

ولنأخذ مثالاً من العربية لتوضيح المعادلة السابقة إذا كان جمع نصيحة: نصائح، فإنَّ جمع حقيبة: حقائب.

القياس الزائف أوالخاطئ:

[1] جورج فندريس، تعريب: عبد الحميد دواخي ومحمد القصاص، اللُّغة، مكتبة الأنجلو، المصرية، 1950م، ص205.
[2] محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللُّغة العربية، دار الفكر العربي، مصر، ط01، 1995م، ص128.

والقياس عند دي سوسير لايتوقف على وجود صيغة مثالية كاملة أوفصحى ينبغي أن تعتدى تمامًا؛ فالصيغة القياسية عنده متى حاكت نموذجًا آخر، وإنَّ عدد اللغويون شاذًا أوخطأ.

يقول دي سوسير: «يفهم اللّغويون الأوائل صيغة القياس أطلقوا عليه القياس الزائف أوالخاطئ False analogy فظنوا أنَّ اللاتينية قد انحرفت عن النموذج الأصلي شذوذًا أوتشويهًا، وبهذا وقعوا في وهم كان سائدًا في عصرهم حين نظروا إلى الحالة الأصلية للغة على أنَّها شيء مثالي كامل مع أنَّهم لم يسألوا أنفسهم هل سبقت تلك الحالة المثالية حالة أخرى»[1]

-يظهر لدى سوسير أنَّ القياس مظهر من مظاهر التغير والتطور فهو إلى جانب التغيرات الصوتية يسهم في تطور اللغة واستقرار الأشكال فيها، بل أنَّه أكثر انتظامًا وأهمية من التغيرات الصوتية وذلك أنَّ هذه التغيرات لاتدخل جديدًا إلاَّ بابطال ماكان عليه من قبل.[2]

ففي القياس نلاحظ الشكل القديم يستعمل بالموازاة مع الشكل الجديد وربما استعمل الواحد منهما مكان الأخر نحو كلمة (HONOR) الّتي كان أصلها (HONOS)، ثم إنَّ تلاشي الشكل الأصلي بسبب قلة الاستعمال لايُعد تحولاً في نظر سوسير.[3]

إنَّ القياس كثيرًا ما نجده ينتج أشكالاً غير مستبدلة بأخرى نحو كلمة interventionnaire الّتي تعني (تدخلي) على نمط

[1] دي سوسير، ترجمة: الدكتور يوسف العزيز، محاضرات في علم اللغة العام، ج03، دار الآفاق العربية، بغداد، ص184.

[2] دي سوسير، ترجمة: الدكتور يوسف العزيز، محاضرات في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص199.

[3] المرجع نفسه، ص200.

(pension:pensionnaire) نـــزل، نزيـــل (Réaction,iréctionnaire) رجعـــي ورجعية.

ومثل هذا العمل الإشتقاقي، يبدو خلقًا وإبداعًا لغويًا، حتّى وإذا عده البعض تعديلاً لكلمات قديمة.[1]

وبناءًا على ماسبق فإنَّ للقياس أهمية كبيرة في اللغة، إذ أنَّه يوجد الأشكال وينظمها مثلما يضبط النهايات الإعرابية.[2]

أركان القياس:

يقوم القياس لدى سوسير على ثلاثة أركان رئيسية هي: المقيس والمقيس عليه، والعلاقة بينهما قائمة على أساس التشابه في اللفظ أوالمعنى أوهما معًا.

تقبع هذه العلاقة بين المقيس والمقيس عليه في الشّعور الفردي، وهي قوية بالموروث اللغوي الّذي يختزن في الذاكرة الفردية، يقول سوسير: «إنَّ كل خلق لابد أن يكون مسبوقًا بمقارنة لاشعورية للمواد المودعة في الإرث اللُّغوي، حيث تنظم الأشكال المولدة بحسب علاقاتها التركيبية والترابطية، وهكذا يتحقق جزء كبير من الظاهرة قبل رؤيتنا الشكل الجديد».[3]

العلاقة بين ركني القياس:

[1] دي سوسير، ترجمة: الدكتور يوسف العزيز، محاضرات في الألسنية العامة، ص200.
[2] المرجع نفسه، ص ص197-198.
[3] المرجع نفسه، ص202.

يرى دي سوسير أنَّ القياس بأكمله يقع ضمن القواعد، ولكن ينبغي أن نظيف في الحال أن نتيجته النهائية–الخلق–إنما تعود في أول الأمر إلى الكلام، فهي الناتج الطارئ المتكلم واحد، وعلينا أن نبحث عن هذه الظاهرة، في الأمر في حواشي اللغة. وعلى كل حال ينبغي أن نفصل بين أمرين هما: الأول: الشعور بالعلاقة التي تربط بين الصيغ المثمرة، والثاني: النتيجة التي توحي بها المقارنة، أي الصيغة التي يرتجلها المتكلم للتعبير عن فكره، فالنتيجة وحدها تعود إلى الكلام(...) فعملية الخلق، مهما كان نوعها، ينبغي أن تسبقها مقارنة لاشعورية لمحتويات الذخيرة اللغوية، حيث ترتب الصيغ المثمرة حسب علاقتها السياقية والايحائية.

يكتمل الجزء الأكبر من ظاهرة القياس، إذن، قبل أن نظهر الصيغة الجديدة، فاللسان يقوم دائما وبصورة مستمرة، بتحليل وحداته، وتنطوي هذه الفعالية على إمكانية الفعال، فضلا عن إمكانية الابتكار عن طريق القياس، ومن الخطأ والاعتقاد أنَّ عملية الخلق لاوجود لها إلاَّ في أثناء صيغة الكلمة الجديدة فعلا فالعناصر كانت موجودة هناك سلفًا.[1]

وهذا مؤداه أنَّ المتكلم قبل أن يبدع الكلمة الجديدة قد استخرج من ذخيرته كل عناصرها بطريقة لاشعورية، وأنَّ الصيغة الجديدة كان لها وجود كامن (بالقوة) في اللغة قبل أن توجد (بالفعل)، فالكلمة المبتدعةinexapable (لامفر) كانت موجودة في اللُّغة سلفًا، فجميع عناصرها موجودة في in موجودة في كلمات مثل (in.elegant) (غير أنيق) و(exape) موجودة في(exape) (يفر)، كما أنَّ able موجودة في كلمات مثل (suitable).[2]

[1] فردينان دي سوسير: تر: يوئيل يوسف عزيز، مالك يوسف المطلبي، علم اللغة العام، دار آفاق عربية، بغداد، 1985م، ص188.

[2] ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ط01، دار الفكر العربي، 1415هـ–1995م، ص ص 129–130.

القياس والكلمات المثمرة والعقيمة:

يميز دي سوسير بين اللغات المعجمية، واللغات القواعدية أي بين اللغات التي تقوم على كلمات العقيمة، واللغة التي تقوم على الكلمات الخلاقة، قال: إنَّ القياس بأكمله يقع ضمن القواعد والظاهرة السنكرونية، والطبيعة القواعدية السنكرونية للقياس توحي لنا بإمكانية أن تقاس قدرة الكلمات على خلق كلمات أخرى استنادا إلى قابلية الكلمات للتحليل.[1]

فالكلمات البسيطة بطبيعة تعريفها غير مثمرة لاحظ (maggin) (مخزن)، (artbre) (شجرة)، (racine) (جذر)، وغيرها.

أمَّا كلمة (magasinier) (صاحب المخزن)، فلم تشتق على قياس (magasin) بل على قياس (prisonier) (سجين)، (prison) سجن وغيرها، وكذلك (emmagisiner) يخزن، فهي مدينة بوجودها إلى القياس بالصيغ (emmaillater) (لف) و(oncader) (يضع في إطار)، (encapuchonner) (يضع على رأسه قلنسوة) وغيرها. وهي تحتوي على (maillot) (قماط) و(eadre)، (إطار) و(capuchin) قلنسوة وغيرها كل لغة-إذن-تحتوي على كلمات مثمرة وكلمات عقيمة، بنسب مختلفة ويعود بنا هذا الأمر إلى التمييز بين اللغات المعجمية، واللغات القواعدية (...)، فأكثر الكلمات في الصينية غير قابلة للتحليل، أمَّا في اللُّغة المصطنعة فتكاد جميع كلماتها تخضع للتحليل.[2]

يربط سوسير القياس بالكلام (النشاط الفردي) لا باللغة (الوجود الجمعي)، لأنَّه في بدايته يقوم به الفرد، ولكن إذا ما استقر الاستعمال على الصورة الجديدة انتقلي إلى اللغة،

[1] محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، المرجع السابق، ص ص129-130.

[2] فردينان دي سوسير: علم اللغة العام، المرجع السابق، ص189.

وأصبحت من مذخورها الجمعي وليس ثمة تناقض بين هاتين السمتين، لأنَّ كل سمة تختص بمرحلة محددة والّذي نستخلصه ممّا سبق.[1]

1-القياس مع أنَّه جزء من القواعد، ليس عملية تقعيد بل هو نشاط لغوي يمارسه الفرد حين يبتدع الصيغة الجديدة على وفق صيغة أخرى بصورة مطردة.

2-عملية القياس تقوم على أساس المشابهة في الشكل أوفي المعنى أوفيهما معًا بين المقيس والمقيس عليه، وليس شرطًا في القياس أن يكون المقيس عليه شكلاً مثاليًا كاملاً، فليس ثمة سبب يمثل هذه الصفة في مرحلة لغوية معينة، بل يتوقف الأمر في الحقيقة على مجرد العلاقة بينهما، وعلى استقرار الاستعمال الجديد.

3-القياس عملية لغوية تتخذ شكلا مطردًا، ومن ثم يؤدى بعامة إلى غلبة الانتظام والتجانس بين الصيغ والتراكيب، وإن كان هذا لايمنع من وجود صيغ تستعصي على القياس وتقاوم النظام.

4-للقياس دور هام في التطور اللُّغوي من حيث إنَّه يساعد على توليد الصيغ الجديدة التي تحل محل الصيغ القديمة، ومع ذلك فإنَّه يمثل دورًا في المحافظة على اللُّغة من حيث إنَّه يولد صيغًا جديدة مطردة تحل محل الصيغ الشاذة أوالبائدة، ومن حيث إنَّه يستخدم دائمًا مادة قديمة لصنع صيغ حديدة، ومن حيث إنَّه يحافظ على بقاء الصيغ المطردة ويحول دون تغييرها.[2]

إلاَّ أنَّ الصيغة الجديدة honor أسقطت هذه الثنائية الّتي حدثت على أوزان ونموذج oratorem:Orator وهكذا نرى أنَّه لكي نعوض الأثر المحدث لكثرة واختلاف من جراء

[1] يُنظر: محمد حسين عبد العزيز، في اللغة العربية، المرجع السابق، ص131.

[2] يُنظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللُّغة العربيَّة، المرجع السابق، ص ص130-131.

التغير الفونيطقيhonorem:honos تعين أن نلتمس سبيل القياس، فهو الّذي يُعيد الوحدة من جديد ويرد الانتظام والإطراد honorem:honor

وتمخضت عن هذا الطرح ضوابط لغوية تضبط هذه العملية ممثلة في:[1]

أ-**الأصل النموذجي المنقول:** أي وجود سابق أولي للصيغة أوالوحدة اللُّغوية كما هو ثابت بالاجماع المتوارث مثلاً honos الممثل للمقيس عليه في الدرس اللُّغوي العربي.

ب-الفرع المرشح: ونعتبر عن حسن نية أنَّ لفظ honor ضرب من التغير قد يُسمى مجازًا لحنًا محرفا métaplasme، ومعدولاً عن لفظ honos، وعن هذا اللّفظ الأخير أمكن اشتقاق جزء كبير من مادته ولكن الصيغة الواحدة الّتي لم يكن لها دخل ولاشأن في اشتقاق honor هي بالضبط لفظ honos.

ج-الصيغة أوالنظام الّذي أحدث نوع المرشح: honorem,orotor oratorem.

والمراجع لم يتم إيراده في نص دي سوسير بجد أنَّ منطلقهم كان البحث في القوانين الصوتية وتغيراتها الفونيمية، فاللّجوء للقياس يفسر تلكم الصيغ المتطورة صوتيًا، إضافة إلى أنَّهم قد اقتصروا على الجانب المورفولوجي أكثر من الجانب التركيبي، ويظهر ذلك من تعريفاتهم فهذه الظاهرة تطلب في اللفظ لا في اللُّغة ، وهو ما يفسر ابتعاده عن التركيب، كما أنَّها لا تتوقف عند حدود المطرد، كما هو الحال عند النحاة الّذين نجدهم لايقيسون على الحالات النادرة، بل إنَّ تسميته بالشاذ كافية لاستحضار نظرة العداء الّتي على أساسها تم رفض النماذج اللُّغوية من تراكيب وأساليب وصيغ، فالقياس لديهم وسيلة لضبط المدونة وجمع اللُّغة، في حين أنَّ علم اللُّغة يراه ضرورة منطقية تخضع لها اللُّغات أجمع وحكم التطور يفرض الخروج عن القاعدة المضبوطة ويؤكد

[1] فرديناند دي سوسير: تر: عبد القادر قنيني: علم اللسان العام، المجلد01، دار الناشر، إفريقيا الشرق، 1987م، ص243-245.

دي سوسير على أنَّ القياس لايقتصر على ما أُطرد " بعض الأحيان يكفي لفظان أوثلاثة لإحداث صيغة عامة.[1]

ونلاحظ بهذا أنَّ مصطلح القياس اشتركت فيه جُلّ العلوم، وغايته عند علماء علم اللُّغة الحديث هي التحليل والتجديد والإبداع، وبعدهم كان بُعدًا استعماليًا، أمَّا المجال الّذي طبقُوا به القياس منه من اتخذ جانب التغيرات الصوتية ومنهم من سلك جانب مجال الصّرف (صيغ الكلمة المعجمية).

منهج تطبيق القياس:

وبالنظر إلى منهج القياس نجد أنَّ المدرسة الوصفية قد انتهجت منهجًا واحدًا في تأسيسها لمفهوم القياس للوصول إلى طبيعة الظواهر المقاسة، إذ نظروا إليه بعده مبدأ للابداع في اللّسان بعيدًا عن تصور علماء العربية الّذين راموا به تلك العملية الشكلية الّتي يتم فيها إلحاق الظواهر غير المسموعة بما تم سماعه.

يمثل دي سوسير بلفظ honor على أنَّه وزن قياسي، إذ كان قبل الإعراب القياسي honos:honosem ثم بعد ذلك، وتبعًا لقاعدة الإلال بالقلب الدائري لحرف (S) (honos:honore) وكان الأصل حينذاك صيغتان مزدوجتان.

ونستخلص أنَّ القياس عند ديسوسير اُعتبر من مظاهر التطور والتجديد وارتكز على ثلاثة أركان (المقيس والمقيس عليه والعلاقة بينهما قائمة على التشابه في اللّفظ أوالمعنى)، وميز دي سوسير بين اللُّغات المعجمية والقواعدية أي بين اللُّغات الّتي تقوم على كلمات غير متجددة وبين اللُّغات الّتي تقوم على كلمات متطورة؛ كان تركيز العرب

[1] فردينان دي سوسير: تر: عبد القادر قنيني: علم اللسان العام، المرجع السابق، ص239.

على المنهج المعياري بينما اللّسانيون منهجهم في تطبيق القياس كان منذ البداية منهجًا وصفيًا.

القياس عند تشومسكي:

لقد ظهر منهج مغاير ومعارض للمنهج التجريبي ألاوهو قد عرف بالنّحو التوليدي التحويلي، وعدّت هذه النظرية نقطة تحول في اللسانيات الحديثة بحيث اختلفت عن النظريات السابقة واتخذت طريقًا لها مغايرًا عنهم، ويعدّ رائدها نوام تشومسكي، فأراد ترسيخ قواعد ثابتة قادرة على تفسير طبيعة اللُّغة لذى وضَّح أنَّ دراسة هذا النظام من القواعد أكثر أهمية لهذا وضع فرقًا أساسيًا بين معرفة المتكلم بلغته واستخدامه الفعلي للغة في مواقف الحياة الواقعية، وقد أطلق على الأول بالملكة وعلى الثاني فعل التنفيذ، كما ركز على أطروحات وأسئلة تتعلق بتشغيل وتطوير البنى لتراكيب قابلة لتنظيم إبداعي مترابط وملائم يقوم بجمع الكلمات والجمل في طرح واضح ومفهوم، ونظريته هذه بالأساس عبارة عن مجموعة القواعد تعمل من خلال عدد من المفردات لتوليد جمل عديدة وتعنى بتطبيق تلك القواعد مع الإضافة للحصول على جمل صحيحة، ولتأسيسها اعتمد على مبادئ وفرضيات وكان لأفكاره تأثير قوي على البحوث المتعلقة باكتساب اللُّغة لذا اعتبر هذا النّحو التوليدي التحويلي: « ذلك النسق من القواعد الّتي تسند وصفًا بنيّويًا للجمل بكيفية واضحة ومحدّدة».[1]

فالغاية من الدراسة هي تحليل وإعادة بناء العناصر الّتي تقدمها اللُّغة، وانطلق في نظريته هذه من أهم نقطتين البنية السطحية والعميقة، لذا يجدر القول أنَّ: « ينبغي للباحث

[1] مصطفى غلفان: اللّسانيات التوليدية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط01، الأردن–بيروت، ص29.

ألا يتوقف عند السطح الخارجي للظواهر اللُّغوية بل عليه أن يتجازوه إلى العمق حتّى يتمكن من تحقيق بغية في تأصيل الخصائص العامة للغة».[1]

كان تأثره بالأصول المتخذة في الدراسات اللُّغوية العربيَّة هذا ما جعله يوظّف كل ماتعلمه منها في نظريته هذه ومن بين هذه الأدلة المعتمد عليها هي "القياس" فلاحظنا أنَّه قد ضمه إلى نظريته بكونه العملية الذهنية الفطرية وهذا ماجعله يخضع إليه بكون أنَّ نظريته تقوم على شيء من الفطرية، وركزّ عليه لأنَّه ذو البعد الاستعمالي بحيث يضبط الألفاظ والتراكيب والحفاظ على اللُّغة بالأساس، لذا اعتبرت نظريته واضطلعت في الدرس اللّساني بأهمية كبيرة حيث كان لها دور مميز، وهذا ما أحدث ثورة لسانية، وبالتالي مجيء تشومسكي وطرح نظريته وأفكاره غيّر وجهة اللسانيات فجعله يحتل مكانة فريدة في اللّسانيات الحديثة.

[1] لخضر روبحي، تراث الغربية ونظرية نوام تشومسكي التوليدية التحويلية، جامعة محمد بن ضياف، المسيلة–الجزائر، 2020م، ص83.

الفصل الثاني

معاني وأصول القياس في الدرس اللُّغوي العربي القديم والحديث

1.القياس عند اللُّغويين العرب القدامى:

نقصد باللُّغويين القدامى (النحاة) لأنَّ الفرق بين علّم اللُّغة وعلّم النّحو أنَّ الأول طريقة السماع والثاني طريقة القياس.

يقترن القياس في التراث العربي باسم "عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي.117هـ" في الكلمة المشهورة الّتي قالها عنه ابن سلام وردها بعده الآخرون بأنَّه « أول من بعج النّحو ومدّ القياس والعلّل»،[1] ثُمَّ تلميذه من بعده عيسى بن عمر الثقفي 149هـ الّذي قيل: إنَّه وضع كتابين في النّحو سمى أحدهما (الأكمال) والآخر (الجامع)، ولكن لم يصلنا هذان الكتابان ولامقتطفات منهما في الكتب المتأخرة، كما لم يصلنا شيء عن " القياس" الّذي مده ابن أبي إسحاق.

والحقيقة أنَّ الّذي وصل إلينا هو مابعده هذه الفترة، ممّا أقام به عبقري البصرة الخليل لن أحمد، الّذي قام على نحوه كتاب سيبويه، ومنه تُعرف طريقته في القياس والتعليل.

والملاحظ أنَّه لم يحدث أن كتب أحد النحاة ممن تأخر عن الخليل، ما يكفي الغليل عن أصول هذا القياس، واختلاف النحاة في مدرستي البصرة والكوفة في طريقة الأخذ به، كما استخرج أتباع المدرستين الفقهيتين أصول هذا النّحو والقياس من كتاب سيبويه وشروحه، ومن معاني الكسائي ومعاني الفراء ومقتضب المبرد، ومجالس ثعلب، والكتب النحوية المتأخرة عنها ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث وكل ما حدث أن انبرى نحوي في القرن الرابع، وآخر في القرن السادس والثالث في القرن العاشر،

[1] محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشّعراء، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ج01، ص14.

ووجدوا أساسهم صنيع الفقهاء، وما حرروه من أصول القياس ومسالك علته، فأخذوا يستعيرونها لقياسهم النّحوي، كأن لم تكن هناك فوارق بين اللُّغة والشريعة.[1]

أصول وخلفيات مفهوم القياس في الدراسات اللُّغوية العربية القديمة

2.تاريخ القياس:

استقر مدونو النّحو ما وصلهم من كلام العرب وراعوا الحكم السائد في الأعم الأغلب منه، فدققوا علله وصنفوها ثُمَّ وضعوا قوانينهم المطردة ولاشك في أنَّ بعض المنقول من مختلف اللهجات يخرج على هذه القوانين، فحاول النّحاة تسجيله وتذييل بعض أحكامهم باستثناءات وتفريعات وبذلوا في ذلك جهدًا صادقًا حتّى لايشذ على قوانينهم سيء وبال، وحتّى تكون محيطة بكلام العرب على قدر الإمكان ومع ذلك شذت على استثناءاتهم وقيودهم بعض نوادر لاقيمة لها، وإنما العبرة بما أطرد في أكثر كلامهم.[2]

حيث كان هناك فريقان من علماء العربية؛ فريق أنكر القياس وحاول قصر النّاس على السماع والتزامه والجمود عليه وهذا مخالف لطبائع الأشياء، قال السيوطي: «فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو ولايعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنّنا أجمعنا على أنَّه إذا قال العربي: كتب زيد فإنَّه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة نحو عمر وبشر إلى مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال».[3]

---

[1] يُنظر: مصطفى جمال الدين: رأي في أصول النّحو وصلته بأصول الفقه، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت، العدد15، مطبعة مصر، ص118.

[2] يُنظر: سعيد الأفغاني: أصول النّحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994م، ص79.

[3] السيوطي: الاقتراح في أصول النّحو، دار البيروتي، ط2، 2006م، ص79.

أمَّا الفريق الثاني فهم القياسيون، قال ابن جني: «وقد نص أبوعثمان [المازني] عليه فقال ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولاغيرك كل فاعل ولامفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره فإذا سمعت قام زيد أجزت ظرف بِشر وكرم خالد،[1] وإليهم يرجع حيادَ اللُّغة واستمرارها نشيطة من الخليل حتّى أيامنا هذه».[2]

نشأ حول القياس أخذ ورد بين المجيزين (المجددين) والمانعين (المحافظين)، وانتهى هذا الجدل بنشوء مدرسته القياس، حاولت فرض سيطرتها حتّى على أصحاب اللُّغة فخطؤوا بعض الشّعراء الجاهلين والاسلامين وحكموا على أبيات بالشذوذ لعدم انطباقها على قواعدهم، وكان أهم الأعلام في هذه المدرسة حينئذٍ، الخليل وتلميذه سيبويه.

- **قياس الخليل وسيبويه:**

لم يكن الخليل أوالقياسيون في النّحو، بل سبقه شيوخه إليه لكن كان الخليل فيهم كما قال ابن جني: «سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه»،[3] وإذا ذكرت أنَّه واضع أساس المعاجم وأول معجم ألف في العربيَّة، وأنَّه يخصب ذهنه ابتكر العروض لقياس الشّعر لم تستكثر أن يكون لهذا الذهن تلك المرانة المولدة في النّحو.

فإليه يرجع الفضل في إظهار معالم القياس ومناهجه وتجد في كتاب سيبويه أنماطا كثيرة من قياسه مبعثرة في أبواب شيء منها قوله: « وممّا جاء محدودًا عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءي، الإضافة قولك في الشأم: شأمي، وفي تهامة: تهامي، ومن كسر التاء، قال: تهلمِّي، وفي اليمن يمان، وزعم الخليل أنَّهم ألحقوا هذه الألفات عوضًا

[1] عثمان بن جني: الخصائص، ج01، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، 1952م، ، ص357.
[2] يُنظر: سعيد الأفغاني، المرجع السابق، ص79.
[3] عثمان بن جني، المرجع السابق، ص361.

من ذهاب إحدى الياءين، وكأنَّ الّذين حذفوا الياء من ثقيف وأشباهه جعلوا الياء ين عوضًا منها، فقلت: أرأيت تهامة، أليس فيها الألف؟ فقال: إنَّهم كسروا الاسم على أن يجعلوه فعليًا، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياء ين ردوا الألف ، كأنَّهم بنوه تهمي أوتهمي».

وكأنَّ الّذين قالوا: تهام هذا البناء كان عندهم في الأصل، وفتحهم التاء في تهامة حيث قالوا: تهام بذلك على أنَّهم لم يدعوا على بنائه.[1]

كأنَّهم بنوده تهمي أوتهمي، وكأنَّ الّذين قالوا: تهامِ هذا البناء كان عندهم في الأصل، وفتحهم التاء في تهامة حيث قالوا: تهام بذلك على أنَّهم لم يدعوا على بنائه، ومنهم من يقول: تهاميٌّ ويماني وشامي، فهذا كبحراني وأشباهه ممّا غير بناؤه في الإضافة إلى الملائكة والجن جميعًا روحاني، وللجميع رأيت روحانين".

استمر القياس على الطريق الّتي رسمها الخليل وسيبويه حتّى برز أبوعلي الفارسي وابن جني في المئة الرابعة للهجرة، فنهضا بالقياس نهضة لانظير لها.[2]

- **قياس أبي علي الفارسي:**

فأما الفارسي (...بغداد 377) فقد عرف فارس والعراق والشام وأقام طويلاً ببلاد الشام وكان أكثر مقامة يجلب في بلاط سيف الدولة وطار صيته في النّحو وأخذ في القياس يُفكر فيه ليله ونهاره، حتّى استقاك له منه مذهب وسع الشقة بين الجامديين علم السماع وأنصار القياس، والظاهر أنَّ عشق القياس بصره وأخذ على فكره السّبل، فصار يمتحن به كل مسألة تعرض له وعلى رسومه يصدر فتاواه ويعتقد آراءه، وقد كان

[1] سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: الكتاب، ج03، ك03، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص338.

[2] المرجع نفسه، ص338.

الخطأ في خمسين مسألة في اللُّغة أحب إليه من الخطأ في مسألة واحدة من القياس، كما قال لتلميذه ابن جني، وكذلك كان رحمه الله، فقد حظيت مدرسة القياس من ثمرات تفكيره بفيض غزيرًا، حتّى قال ابن جني « وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي رحمه الله وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونُبْلِ قدره ونباوة محلِّه أحسب أنَّ أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا»،[1] وليس هذا بالقليل.

وقد ذكر ابن جني أنَّه شاهد: أبا علي غير مرة إذا أشكل عليه الحرف الفاء أوالعين أواللام استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الّذي ذلك الحرف فيه، فهذا أغرب مأخذ ممّا تقتضيه صناعة الاشتقاق، ومع ذلك (ل.ق.و)، ومنه اللِقْوة للعقاب قيل لها ذلك لخفتها وسرعان طيرانها، ومنه اللقوة في الوجه والتقاؤها أنَّ الوجه اضطرب شكله فكأنَّه خفة فيه وطيش منه وليست له مسكة الصحيح ووفور المستقيم، ومنه قوله وكانت لقوة لاقت قبيس، واللقوة الناقة السريعة اللقالي وذلك أنَّها أسرعت إلى ماء الفحل فقبلته ولم تنب عنه تبو الغاقر فهذه الطرائق لبّي نحن فيها خزنة المذاهب والتورد لها وعر المسلك ولايجب مع هذا أن نستنكر ولانستعبد فقد كان أبو علي رحمه الله يراها ويأخذ بها، ألا تراه غلبًا كون أثفيه فيمن جعلها أفعوله على كونها ياء وإن كانوا قد قالوا جاء يتفوه ويئفيه بقولهم جاء يئفه قال فيئفه لايكون إلاَّ من الواو ولم يجعل بالحرف الشاذ من هذا وهو قولهم: يئس مثل يعِس لقلته فلما وجد فاء ونف واوًا قوى عدده في ألفيته كون لامها واوًا فتأنس للام بموضع الفاء على بعد بينهما.[2]

ومن أمثلة القياسات الّتي أوردها الجاحظ عن أبي على الفارسي قوله وقال أبوعثمان [المازني] في الإلحاق المطرد إنَّ موضعه من جهة اللام نحو قُعْدُدٍ ورمدد وشمْلَلَ وصَفرَرَ، وجعل الإلحاق بغير اللام شاذًا لايقاس عليه وذلك نحو جوهر وبَنْطر وجَدْول

[1] عثمان بن جني، المرجع السابق، ص208.

[2] المرجع نفسه، ص12.

وحِذْيَم ورهَوْك وأرْض ومُعزِى وسَلْقَى وَجَغبيَ، قال أبوعلي، وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان: لوشاءَ شاعر أوساجع أومُتَّسع أن يبني بالحاق اللام اسمًا وفعلاً وصفة لجازله، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: جَرْجَجُ أكرم من دخْلَل، وضرب زيدٌ عمرًا، وممرتُ برجل ضريب وكرمم.[1]

ونحو ذلك، قلت له أفترتجل اللغة ارتجالاً؟ قال ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذا من كلامهم، قال ألم ترى أنَّك تقول: طاب الخشكمنان، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكملت به هكذا، قال: فبرفعك إياه كرفعها ماصار لذلك محمولاً على كلامها ومنسوبًا إلى لغتها.[2]

قياس ابن جني:

تجلت ذروة القياس وفلسفته عند ابن جني، فقد كان أعلى علماء العربية كعبًا في جميع عصورها، وأنواصهم عامة على أسرار العربية، وأنجحهم في الاهتداء إلى النظريات العامة فلايزال كتابه الخصائص محط إعجاب علماء العرب والغرب على السواء، وحسبك أن ابن حني هو مبتدع نظرية الاشتقاق الكبير، ومؤسس علم فقه اللغة على ما يحسن أن يفهم عليه هذا العالم اليوم، أمَّ التصريف فهو إمامه دون منازع، وقلما تقرأ كتابًا فيه ولايكون ابن جني مرجع كثير من مسائله.

يغوص كتاب (الخصائص) في أسرار اللغة الشاملة ويطرد القياس ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وتحد أثر الفارسي في تلميذه بارزًا في هذا المتاب، وقد مضى ابن جني بمذهب

[1] عثمان بن جني: الخصائص، المرجع السابق، ص12.

[2] المرجع نفسه، ص ص358-359.

أستاذه بعيدًا وقدم إلى الإمام مسافات شاسعة، ولعل الحافز على تأليفه أن يجعل أصول النحو كأصول الدين.[1]

اهتم ابن جني بالقياس أقصى اهتمام، وقد عبر عن ذلك بنفسه حين قال: « ونحن نعتقد إن أصبنا فُسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في القلب والابدال فإنَّ معرفة هذه الحال فيه (أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته وذلك أنَّ مسألة واحدة من القياس)» أنبل وأنبه من كتاب اللغة عند عيون الناس، قال لي أبو علي رحمه الله (بجلب) سنة ستة وأربعين "أخطِئ" في خمسين مسألة في اللغة ولاأُخطئ في واحدة من القياس".[2]

ومن قياساته فيما أورده في الخصائص، قوله: «وسألت الشجري يومًا، فقلت: يا أبا عبد الله كيف تقول: ضربت أخاك؟، فقال: كذلك، فقلتا: ألست زعمت أنَّك لاتقول أخوك أبدا؟ فقال: أيشٍ هذا؟ اختلفت جهتا الكلام، فهل هذا في معناه إلاَّ كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً وإن لم يكن بهذا اللفظ البتَّة فإنَّه هو لامحالة، ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلّم، أنَّ قومًا من العربِ أتوه فقَالَ لَهُم: مَنْ أَنتُم؟ فقالوا: نحن بنو غيّان، فقال: بل أنتم بنو نورشدان، فهل هذا كقول أهل الصناعة إنَّ الألف والنون زائدتان، وإن كان عليه السلام لم يتفوه بذلك، غير أنَّ اشتقاقه إياه من الغيّ لمنزلته قولنا نحن إنَّ الألف والنون فيه زائداتان، وهذا واضح، وكذلك قولهم إنما سُميتَ هانئًا لتهنأ، قد عرفنا منه أنَّهم كأنَّهم قد قالوا: إنَّ الألف في هانئ زائدة».[3]

[1] سعيد الأفغاني: المرجع السابق، ص ص91-92.

[2] عثمان بن جني: الخصائص، المرجع السابق، ص88.

[3] المرجع نفسه، ص ص 250-251.

وقد تميز ابن جني عن سابقيه بمزرية الشمول في نظراته فإنَّ غوصه على السرد فعه إلى أنْ يجمعَ في حُكمٍ واحد مالايجمعه النحاة عادة بعد انتباههم إليه، فقد جمع المؤنث السّالم والمثنى وجمع المذكر السالم في علته واحدة.[1]

لم يتخذ ابن جني القياس مذهبًا لنفسه فحسب، بل كان يغري به ويدعو إليه ويحض عليه ويبيح فيه الارتجال فيقول: للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعوا إليه القياس مالم يلو بنص أوينتهك حرمة الشّرع، حتّى إذَا أداك القياس إلى مالم تنطق به العرب قط فليس لك أن ترمي به بل عدة مشاعر مولد أولسابع أولضرورة كأنَّه قياس على كلامهم، والأساس عنده في القياس الاعتبار المعنوي فهو يرجح القياس المعنوي على القياس اللفظي.[2]

قال: «أعلم أنَّ القياس اللفظي إذا تأمّليته لم تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه ألا ترى أنك إذا سئلت عن (إنَّ) من قوله:

ورج الفتى للخير ما إنّ رايته على السن خيرًا لايزال يزيد

فإنَّك قائل دخلت على ما وإن كانت ماهمنا مصدرية لشبهها لفظًا بما النافية (...)، وشبه اللفظ بينهما يصير (ما) المصدرية إلى أنَّها وأنَّها ما التّي معناها النفي أفلا ترى أنّك لولم تجذب إحدهما إلى أنَّها كأنّها بمعنى الأخرى لم يجزلك إلحاق إنْ بها، فالمعنى إذا أشيع وأسير حُكمًا من اللفظ لأنَّك في اللفظِّ متصور لحالٍ معنوي ولست في المعنويّ بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي».[3]

[1] سعيد الأفغاني: في أصول النّحو، المرجع السابق، ص95.

[2] سعيد الأفغاني، المرجع السابق، ص95.

[3] عثمان بن جني: الخصائص، المرجع السابق، ص ص 310-311.

3.نشأة القياس عند العرب:

زامنت نشأة القياس عند اللّغوين العرب مرحلة وضع الدراسات اللُّغوية وتكوينها، فكانت مصاحبة لنشأة النّحو العربي، حيث بدأت بأبي الأسود الدؤلي ت(69هـ) فكان أول من أسس العربيّة، وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها؛[1] «ثُمَّ تطور على يد ابن أبي اسحاق ت118هـ، الّذي ولع بالقياس؛ فكان أول من مدّ القياس والعلّل وكان أشد تجريدًا له،[2] وكان سبب هذا الظهور المبكر للقياس في الدرس اللُّغوي العربي منذ هذه المرحلة للعلاقة الوثيقة الّي ربطت الدراسات اللُّغوية بالعلوم الإسلاميّة،[3] فلما كان القياس معتبرًا في الشّرع كان اعتباره في دراسات اللغة من باب أولى، لأنَّها نشأت خدمة له؛ ومن هذا المنطلق رأوا أنَّ انكار القياس يعني انكار النّحو؛ لأنَّ النّحو قياس كله».[4]

وعند تتبع تاريخ البحث اللُّغوي عند العرب فسنجد أنَّ ثمة ثلاثة اتجاهات بارزة.

*اتجاه **القياس المقيد** وتمثَّلَ في مدرسة البصرة، الّتي تبدت بالقياس على المطرد الغالب في السماع، وقد أرجع بعض الباحثين إلى هذه المدرسة نشأة القياس قبل أن يظهر في محيط الدراسة اللُّغوية بعد ذلك.[5]

---

[1] جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: بناه الرواة على أنباه النّحاة، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي، بيروت–لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط06، 140هـ، ص 49/01.

[2] يُنظر: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بناه الرواة على أنباه النّحاة، 165/2، والسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بغية الوعاء، بيروت–لبنان، المكتبة العصرية، ط01، 1419هـ–1998م، ص 42/02.

[3] الأنباري لمع، الأدلة، بيروت–لبنان، ط1391هـ–1981م، ص ص95–99، والسيوطي، المرجع نفسه، ص ص59–60.

[4] جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بناه الرواة على أنباه النّحاة، المصدر السابق، ص 95.

[5] يُنظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، ت عبد السلام هارون، الخزانة، ص15/01، وبرجستيراسر، ترجمة: دار رمضان عبد التواب، تطور الدرس النحوي (مكتبة الخانجي)، القاهرة–مصر، ط02.

*اتجاه **القياس المطلق** وهو اتجاه تَجَسَّم في مدرسة الكوفة الّتي اتسمت بالتوسع في عملية القياس لتشمل القياس على القليل والكثير والنادر والشاذ،[1] فقد روي عن الكسائي أنَّه كان يسمع الشاذ الّذي لايجوز إلاَّ في الضرورات، ويجعل أصلاً بقيس عليه ومنه قول الفراء في **قوله تعالى:** ﴿**خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا**﴾[2]

ولو نصبت (الخالص) و(الخالصة) على القطع....والنصب في هذا قليل لايكادون يقولون: عبد الله قائمًا فيها، ولكنَّه قياس، ومن هنا خالفت هذه المدرسة اتجاه مدرسة البصرة في منهج تطبيق القياس، وطرق الإفادة منه.

*اتجاه "انكار القياس" وظهر على يد المدرسة الظاهرية الّتي تزعمها ابن مضاء (ت513هـ) متأثرًا بمذهبه الظاهري في العلوم الإسلامية، وقد ظهر هذا الاتجاه كردة فعل للإفراط وتحكيم أساليب المنطق والجدل الّذي ظهرت على يد بعض متأخري النّحاة، وقد تأثر هذا الاتجاه بقول رائد المذهب الظاهري ابن حزم الأندلسي ت (456هـ) حيث قال: « ومن المجال الباطل أن يكون الله يأمرنا بالقياس، أوبالتعليل، أوبالرأي أول بالتقليد، ثم لايبين لنا ما القياس؟ وما التعليل؟ وما الرأي؟ وكيف يكون كل ذلك؟ وعلى أي شيء نقيس؟ وبأي شيء نعلل؟ ورأي من تقبل ؟ ومن تقلد؟ لأنَّ هذا تكليف بما ليس في الوسع، ومن هنا قال ابن مضاء والعرب أمةٌ حكيمة، فكيف تشبه شيئًا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجود في الفرع وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهل، ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضًا، وذلك أنَّهم يقيسون بشيء على الشيء، ويحكمون بحكمه إذا كان حطكم الأصل موجودًا في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل».

---

[1] الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي: معاني القرآن، ط01، الدار المضرية للتأليف والترجمة، ط01، د.س، ص465/1.

[2] سورة الأنعام، الآية: 139.

4.مراحل تطور القياس:

مرّ القياس بثلاث مراحل كما ذكر الدكتور سعيد الزبيدي؛ فالمرحلة الأولى: هي مرحلة النشأة، حيث ورد لفظ القياس مُقترنًا بعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي الّذي " كان أول من بعج النّحو ومدّ القياس والعلّل وكأنَّ أشد تجريد للقياس".[1]

ويقصد بالقياس هنا: القاعدة النّحوية ومدى اطرادها في النصوص اللُّغوية، وتقويم ما يشذّ من نصوص اللُّغة عنها.

أمَّا الدكتور عبد العال مكرم فيقول: «إنَّ هذه الأقيسة الفطرية أثارت إليها نصوص قديمة، قبل أن يظهر ابن أبي اسحاق في حقل النّحو العربي».[2]

أمَّا المرحلة الثانية فهي مرحلة المنهج، حيث أصبح القياس أصلاً في الدرس النّحوي، فنجد الخليل يكثر منه ويتوسع فيه، وها هو ذا سيبويه نجد في كتابه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة المتعددة، كل هذا يدل على أنَّ القياس في هذه المرحلة أصبح أساسًا من أسس الدراسة النّحوية الّتي تبنى عليها القواعد ويوزن بها الكلام، فهو يستعان به ضمن حدود اللُّغة، بحيث لايفرض جديدًا على الأصول المستنبطة من الطبيعة اللُّغوية.[3]

ثمَّ تأتي المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التنظير، ويطلق عليها الدكتور علي أبو المكارم على القياس في هذه المرحلة اسم القياس الشكلي، حيث يحمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما،[4] سوءً أكان هذا الحمل لمسموع على مسموع، أومفترض على مسموع، أوحكم نحوي على آخر.

---

[1] محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشّعراء، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ج01، ص14.

[2] العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص105.

[3] سعيد جاسم الزبيدي: القياس في النّحو، دار الشروق، ص19.

[4] علي أبو المكارم: أصول التفكير النّحوي، دار غريب، القاهرة، ط01، ص27.

وفي هذه المرحلة نجد أبا البركات الأنباري يؤلف كتابًا في أصول النّحو وقد تأثر بالبحوث الفقهية، وصار القياس ذا حد وأصبح دارس النحو يحسّ أنَّه يقرأ الفقه وأصوله منقولين نقلاً إلى النّحو وأصوله ويرى الدكتور الزبيدي أنَّ هذا منهج غريب عن اللُّغة.[1]

5.مناهج تطبيق القياس:

منهج تطبيق القياس عند العرب: اعتمد نحاة العربيّة في عملية القياس على منهجين مزدوجين:

أ)-المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive analytical)

وطبقوا هذا المنهج المزدوج في مراحل نشأة الدراسات النّحوية، حيث ركزوا على الظواهر اللُّغوية المسموعة والمروية وتحليل مدى اطرادها، من أجل الوصول إلى طريق انتحاء كلام العرب ومحاكاة طرقه وأنظمته، وسمي هذا النوع بـ: **القياس الاستعمالي**.[2]

ب)-المنهج الاستنباطي المعياري (Deductive Standard Apporoach)

وطبقوا هذا المنهج على نتائج المحصلة من المنهج الأول بحيث يسمح لهم باستنباط قواعد عن طريق عملية شكلية يتم فيها إلحاق الظواهر غير المسموعة بما تم سمع، وقد

[1] سعيد جاسم الزبيدي: القياس في النّحو، المرجع السابق، ص ص18-19.

[2] جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، : بناة الرواة على أنباء النّحاة، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي، بيروت-لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط06، 140هـ، علي أبو المكارم: التفكير النّحوي، منشورات الجامعية الليبية، ص ث13-83، رمضان عبد التواب، تطور الدرس النّحوي، ص ص208-210، عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النّحوية، المطبعة العصرية، الكويت، ط02، 1978، ص ص92-93، 96، د.محمد عيد: أصول النّحو، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط04، 1410هـ-1989م، ص83.

لجأ إليه العرب من أجل تقرير حكم، والتنبيه على علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح وشيء هذا النوع بالقياس النّحوي أوالقياس العقلي.[1]

6.مجالات تطبيق القياس:

أ)-**منهج تطبيق القياس عند العرب:** لجأ اللّغويون العرب إلى القياس في جميع المجالات اللُّغة الأربعة، فطبقوا؛ القياس في **(مجال الأصوات)**، والصرف **(الصيغ والتركيب النّحوي)** والدلالة **(على خلاف بينهم)**.

- أمَّا في **مجال الأصوات اللُّغوية** فقد استخدم نحاة العربيّة القياس كأصل استنباط قواعد الأصوات، فقد حكموا بقياسية غالب التبادلات الصوتية الّتي ترد في اللُّغة العربيّة، وكذلك قواعد التشكيل الصوتي وكان من أهم نماذج القياس في مجال الأصوات عندهم: قواعد الإعلال والإبدال.

*قاعدة تنافر الحروف: "يقع إذا تركب الكلام من مخارج متقاربة وقواعد".[2]

*قاعدة لابد من وجود حروف الذلاقة ضمن حروف الأبنية الرباعية والخماسية.[3]

[1] يُنظر: د.علي أبو المكارم: أصول التفكير النّحوي، منشورات الجامعة الليبية، ص13، وتطور الدرس النّحوي، ص ص208-210، د.عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النّحوية، المطبعة العصرية، الكويت، ط02، 1978م، ص ص92-93-94، د.محمد عيد: أصول النّحو عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط04، 1410هـ-1989م، ص83.

[2] يُنظر: الرماني، تحقيق: محمد خلاف الله أحمد وآخرون: رسالة النكت في إعجاز القرآن، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط03، 1986م، ص96، د.أحمد محمد قدور: مبادئ الليسانيات، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط02، 1999م، ص123.

[3] يُنظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي مخزومي وأخرون: العين، دار الهجرة، ايران، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط02، 1999م، ص130.

*قاعدة مجاورة الحرف للحرف بترتيب معين بتقديم حرف وتأخر حرف ومن أمثلة ذلك؛ (النون لاتَتَقَدَمُ الراء)، (الزاي لاتَرِدُ بعد الدّال) (الشين لاتَأتِي بَعدَ اللام).[1]

مع الإشارة إلى ما خرج عن القياس، فوضعوه بالشذُوذ والوقوف فيها على حد السّماع.[2]

- أمَّا **مجال الصّرف**؛ عرفوه بأنَّه: «علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم الّتي ليست بإعراب،[3] وفيه تطرقوا إلى مسائل متنوعة متعددة ووصفوها بالقياسية، كقولهم بقياسية صياغة فعل المضارع، وفعل الأمر من المصدر، وقياسية المشتقات، المسماة بالاشتقاق الأصغر، وكذلك ذهبوا إلى قياسية كثير من أنواع الجموع، وصيغ التصغير، والنسب».

- أمَّا **مجال التركيب (النّحو)**: فقد كان أكثر المجالات حظًا في الدرس اللُّغوي، وأوفرها اهتمامًا لدى النّحاة العربيّة إلى درجة عرف به ابن عصفور (ت:663هـ)النّحو قائلاً: هو علمٌ مُستخرجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكامه الّتي ائتلف منها، ومن قبله حصر الكسائي النّحو على القياس لأهميته في بناء قواعد اللُّغة، وذلك حين قال:

إنمَا النَّحْوُ قِياسٌ يُتَّبَعْ*******وبِهِ في كلِّ أَمْرٍ يُنتَفَعْ**

---

[1] يُنظر: عبد الرحيم مقدمة: المعرب للجواليقي، دار القلم، دمشق-سوريا، ط01، 1990م، ص ص22-23، أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، سوريا، ط02، 1999م، ص130.

[2] "كما ظهر ذلك في حديثهم عن سماعية القلب المكاني"، يُنظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون: الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط03، 1408هـ-1988م، ص 388/4. د.محمد عبد الخالق عظيمة: المغني في تصريف الأفعال، مطبعة الاستقامة، ط02، ص39.

[3] الاستراباذي، شرح الشفافية ابن الحاجي، تحقيق: محمد نور حسن وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ط01، 1402هـ-1982م، ص01/12.

- أمَّا **في مجال الدلالة:** فكان أكثر المجالات بُعدًا عن القياس عند النّحاة لأنَّ غالبهم كانوا ينظرون إلى أنَّ منشأ الدلالة الوضعية للألفاظ أمرًا اصطلاحي اعتباطي، بخلاف ما وجدناه عند المعتزلة في القرن الثالث الهجري، وبالأخص عند عباد بن سليمان الصيمري الّذي يرى أنَّ لبن اللفظ ومدلوله صلة طبيعية، وأنَّ كل لفظ معناه الّذي توحي به أصواته.[1]

وكذلك حاول ابن دريد (321هـ) في القرن الرابع الهجري اثبات الصلة الطبيعية بين اللفظ ومعناه؛ حيث قال في كتابه الاشتقاق: «واعلم أنَّ للعرب مذاهب في تسمية أبنائها فمنها ما سموه تفاؤلاً على أعدائهم نحو: (غَالِبٌ) (غَلاَبٌ) و....ومنها ما سُمي بالسباع تؤهيب لأعدائهم نحو (أسد)، و(ليث) و(فراس)، و(ذئب)....»،[2] لكنَّ العلامة ابن جني توسط بين المذهبين؛ (مذهب قوة وضعفا، وجهرًا وهمسًا من خلال أربعة أبواب في كتابه الشهير "الخصائص"، وهي :

1)-تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني،[3]

2)-الاشتقاق الأكبر،[4]

3)-تعاقب رأي تقارب الألفاظ لتعاقب المعاني.[5]

---

[1] السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور: المزدهر في علوم اللُّغة وأنواعها، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط01، 1998م، ص40.

[2] محمد بن حسن بن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: الاشتقاق، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط03، ص05.

[3] عثمان بن جني (أبو الفتح)، تحقيق: محمد علي النّجار: الخصائص، ج02، المكتبة العلمية، بيروت-لبنان، ص ص113-133.

[4] المصدر نفسه، ص ص133-139.

[5] المصدر نفسه، ص ص145-152.

4)-إمساس الألفاظ أشباه المعاني: أي وضع الألفاظ على صورة مناسبة لمعناها.[1]

لكن رغم ادعائه أنَّ عليه أكثر كلام العرب-لم يمل إلى مذهب المعتزلة القائل بضرورة وجود علاقة بين اللفظ والمعنى فقال: « هذا غور من العربيّة لايُنتصف منه، ولايكاد يحاط به وأكثر كلام العرب عليه، إن كان غُفلاً مستهويًا عنه».

7.أهمية القياس:

القياس عملية عقلية فطرية، يقوم بها أفراد الجماعة اللُّغوية كبيرهم وصغيرهم على سواء، بل إنَّ البحوث الحديثة أكدت أنَّ اكتساب اللُّغة يقوم على أساسها والقياس عملية إبداعية من حيث إنَّه يضيف إلى اللُّغة صيغًا وتراكيب لم تعرفها من قبل كما أنَّه عملية محافظة، لأنَّ هذه الصيغ والتراكيب في الغالب على مثال معروف.

يقول ابن الأنباري في لمع الأدلة في الرّد على من أنْكَرَ القياس: « اعلم أنَّ انكار القياس في النّحو لايتحقق، لأنَّ النّحو كلّه قياس، ثُمَّ يقول بعد أنْ يُقرر ضرورته للمجتهد في العلوم الشّرعية، وبعد أن يسرف بعض الأدلة النقلية عليه، فإن قيل: نحن لاننكر النّحو، لأنَّه ثبت استعمالاً ونقلاً، لاقياسًا ولاعقلاً، قلنا: هذا باطلٌ، لأنَّنا أجمعنا على أنَّه إذا قال العربي (كتب زيد)، فإنَّه يجوز أن يُسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة، سواء كان عربيًا أو أعجميًا نحو (زيد وعمر وبشير وأزد بشير) إلى مالا يدخل تحت الحصر، وإثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال...وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً، وجب أن يكون قياسًا وعقلاً والسّر في ذلك أنَّ عوامل الألفاظ يسيره مخفزظة والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يعجز القياس، واقتصر أما ورد في النقل من الاستعمال، لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نحصي وبقى كثير من المعاني لايُمكن التعبير

[1] عثمان بن جني (أبو الفتح)، تحقيق: محمد علي النّجار: الخصائص، المصدر السابق، ص ص142-168.

عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فلذلك وجب أن يوضع وضعًا قياسًا عقليًا لانقليًا».[1]

8.مفهوم القياس في الفقه الإسلامي:

يُعد القياس من المصادر الرئيسية في التشريع الإسلامي، ونذكر تعريف القياس فيما يأتي:[2]

القياس لغة: هو التقدير

القياس اصطلاحًا: إلحاق حكم الأصل للفرع لاشتركهما في العلّة مثل قياس حكم النبيذ، الفرع الّذي لم يرد له حكم الخمر الأصل الّذي ورد فيه حكم لاشتراكهما في العلة مثل قياس حكم النبيذ، فيأخذ النبيذ نفس حكم الخمر التحريم.

أركان القياس: للقياس عدة أركان نذكرها فيما يأتي[3]

***الركن الأول:** وهو الأصل

أي الحكم الّذي يُقاس عليه، أوالنَّص الّذي ورد فيه الحكم.

***الركن الثاني:** وهو الفرع

أي المسألة الّتي يراد إلحاقها بالأصل المقيس عليه

الركن الثالث: حكم الأصل

[1] محمد بن دعامة أبو بكر الأنباري: لمع الأدلة، دار الفكر، بيروت، ط02، ص ص35-96، 97.

[2] محمد مصطفى الزحيلي: الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، ص ص237-238 بتصرف

[3] محمد حسن الجيزاني: معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، ص180 بتصرف.

وهو الوصف الّذي سيحمل حكم الفرع عليه

الركن الرابع: هو الوصف

وهو الّذي جمع بين الفرع المراد حمله على حكمٍ والأصل الّذي سيحمل الفرع عليه، ويُعرف بالعلّة.

9.حجية القياس:

القياس حجة بإجماع أصل العلم، حيث ذهب أكثر الفقهاء وأصحاب رسول الله–صلى الله عليه وسلّم– والتابعين من بعدهم إلى القول بحجيته.

حيث قال الآمدي: « وبه قال السلف من الصحابة والتابعين والشافعي، وأبو حنيفة، ومالك، وأحمد بن حنبل، وأكثر الفقهاء والمتكلمين، وخالفهم في ذلك الظاهرية، حيث أنكروا حجية القياس».[1]

ويقصد بحجية القياس هو وجوب الأخذ به والعمل بحكمه في الشريعة الإسلامية، وذلك واجب على المجتهد والمقلد؛ وقال الفخر الرازي: المراد من قولنا القياس حجةٌ أنَّه إذا حصل ظنٌ أنَّ حكم هذه الصورة مثل حكم تلك الصورة فهو مكلف بالعمل به في نفسه، ومكلفٌ بأنْ يُفتِيَ به غيره.[2]

واستدل الأصوليون على أنَّ القياس حجةٌ يجب العمل بها لما جاء القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة والإجماع، والعقول وأقوى هذه الأدلة هو فعل الصحابة حيث وقع

[1] بلقاسم الزبيدي: الاجتهاد في مناط الحكم السّرعي "دراسة تأصيلية تطبيقية"، ص ص384–385 بتصرف.

[2] محمد حسن الجيزاني: معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، ص ص193–194.

في الإجماع منهم على حجيته والعمل به في الوقائع الّتي لم يرد بها نص، وتكرر الأخذ بها فيما بينهم واشتهرت هذه الأحكام من غير انكارٍ بينهم على ذلك.[1]

10.شروط القياس:

لصحة القياس واعتباره شرعا يجب أن تتوافر به مجموعة من الشروط، فيما يأتي بيانها:[2]

– أنْ يكون حكم الأصل ثبت بدليل شرعي من القرآن الكريم أوالسنة النّبوية الشّريفة، أوالإجماع، وأنْ يكون هذا الدليل صحيحًا بغلبة الظن، وغير منسوخ.

–أنْ يكون الحكم المقيس عليه معقول المعنى، أمَّا الحكم غير معقول المعنى فلا يمكن تعدية الحكم فيه، ومثال ذلك حكم عدد ركعات الصلاة، وسبب عددها غير مفهوم، فهو محدد من عند الله تعالى– لحكمة غير معلومة.

–أنْ يتواجد الوصف في الفرع بصورة تامة وأنْ يُقطَعَ بوجودِ ذات الوصف الموجود في الحكم، أوأن يكون الظن غالبا بوجود ذات العلة في الفرع.

– أنْ لا يكون هناك نص قد حمل حكمًا للفرع مخالفا لحكم الأصل.

القياس يكون باطلاً إذا تم على خلاف النّص، أمَّا إذا كان موافقًا لحكم الأصل فهو جائز لتكثير الأدلة.

–أنْ يكون حكم الفرع وحكم الأصل متساويان، فلا يجوز قياس مكروه على حرام، أوواجب على مندوب، لعدم تساويها في الحكم.

---

[1] القياس: تعريفه وأركانه وأنواعه، الألوكة اطلع عليه بتاريخ 2024/01/01 بتصرف.

[2] عبد الله الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (2004م): كتاب رفع النقاب تنقيح الشّهاب، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، السعودية، الجزء03، ص ص 246–247 بتصرف.

-أنْ تكون علة الحكم متعدية، فالعلة القاصرة لايصح التعليل بها، ولايصح كذلك تعدية الحكم بها.

-أنْ تكون العلة قد ثبت بمسلك من مسالك العلة ويقصد بذلك النَّص.

-أنْ تكون العلة موافقة للنَّص والإجماع في حال كانت مستنبطة.

-أنْ تكون العلة ذات وصف مناسب لترتيب الحكم عليها في حال كانت العلة مستنبطة.

-أنْ يكون القياس في الأحكام الشّرعية العملية، فلا يصح القياس في الأحكام العقادية والتوحيد في حال أدى القياس إحداث بدعة وتعطيل.

11.أنواع القياس:

أولى العلماء اهتمامًا خاصًا للقياس لكونه من مصادر التشريع، كما أنَّ للقياس أنواع عديدة نذكرها فيما يأتي:[1]

***قياس الأولى:** وهو الّذي يكون فيه الفرع حكمه أولى من المقيس عليه، ومثله، قياس ضرب الوالدين على التأفف.[2]

***القياس المساوي:** وهو الّذي يساوي به حكم المقيس والمقيس عليه، ومثاله قياس إحراق مال اليتيم على أكله.[3]

[1] القياس: تعريفه وأركانه وأنواعه، الألوكة اطلع عليه بتاريخ 2022/01/01 بتصرف.

[2] عبد الله الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (2004م): كتاب رفع النقاب تنقيح الشّهاب، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، السعودية، الجزء03، ص ص 246-247 بتصرف.

[3] محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز ، المرجع السابق، ص ص237-238، بتصرف.

***قياس الدلالة:** وهو توافق المقيس عليه والمقيس في العلة إلاَّ التوافق لايكون جليًا بينهما.

***قياس الشبه:** وهو الّذي يتواجد به شبه بين الأصل أوبين الأصلين، ومثاله العدد فمن الممكن إلحاقه بالجمل لأنَّه مملوك مثله ومن الممكن إلحاقه بالرجل الحر لاشتراكهما في الإنسانية.

***القياس الجلي:** هو القياس الّذي تظهر علته وتفهم للسامع من أول وهلة كقوله عليه السّلام: «لايقضي القاضي وهو غضبانٌ»، يُقاس عليه كل ما يُوشوشُ الفكر مثل الجوعوالعطش والهم.

***القياس الخفي:** هو الّذي وقع خلاف فيه لعدم القطع في علته مثاله قياس الأرز على البر لاشتراكهما في الأقليات، لأنَّ العلّة فيهما لاتُفهم بأول وهلة بل تحتاج إلى النّظر والتفكر.

***قياس الطرد:** هو الّذي تطرد به العلة في أي زمان ومكان.

***قياس العكس:** وهو الّذي يعاكس الحكم، فيكون القياس على الحكم في حال وقوع خلافه مثاله **قوله تعالى:** ﴿ **وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا** ﴾[1]، ففي الآية استدلال على حقيقة القرآن الكريم بإبطال نقيضه.[2]

[1] سورة الأنعام، الآية: 82.

[2] تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوجي ابن النجار الحنبلي (1997): كتاب الشرح الكوكب المنير شرح مختصر التجريد، مكتبة العبيكان، السعودية، الجزء 04، ط02، ص400، بتصرف.

القياس في اللُّغة:

مصطلح القياس له مفاهيم وأوجه عديدة في شتى المجالات: اتخذته الدراسات كسبيل لفتح أبواب كثيرة بكونه عملية عقلية فطرية وإبداعية، ويُعد من أهم أصول اللُّغة العربيَّة الّذي اهتدى إليه العلماء سواء في العصور القديمة أوالحديثة فنجده يشمل عدة مفاهيم ومعاني تختلف باختلاف العلوم الّتي يُستخدم فيها.

لغة: يُعتبر هو المساواة والاعتبار والمماثلة والتقدير، ويقال: «قاس الشيء بقيسه قياس واقتاسه وقيسته: إذا قدّره على مثاله».[1]

أمَّا **اصطلاحًا:** في هذا الجانب تعددت معانيه ومفاهيمه ذلك حسب كل أصل من الأصول، فقد عرفه أصحاب أصول الفقه أنَّه: معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أونفيه عنهما بأمر جامعٍ بينهما من إثبات حكم أوصفة لهما أونفيهما عنهما،[2] أي أنَّه دليل من الأدلة الأحكام ومصدر من مصادرها ويعتبر ذلك الخليل المعول عليه لإيجاد أحكام شرعية للقضايا وحمل فرعها على أصلها لعلة مشتركة بينهما، وقد عرفه أصحاب أصول المنطق بأنَّه: «إذا وضفت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من تلك الأشياء الموضوعة شيء من غيرها من الاضطرار»،[3] والقياس عندهم يقوم على المقدمات، والموازنة بين المقيس والمقيس عليه والعلة الّتي تجمع بينهما لوصول الحكم، والنتائج المستخلصة.

أمَّا مفهومه عند النّحويين اعتبروه أنَّه حمل الشّيء على الشّيء بجامع وإلحاق الفرع بالأصل بجامع وإجراء حكم الأصل على الفرع لجامع، وهو أيضًا عملية منهجية تتم وفق

[1] ابن منظور: لسان العرب، دار الصادر، بيروت، ط01، 1990م، ص235.

[2] محمد الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفكر، بيروت، ص89.

[3] الموسوعة الفلسفية العربيَّة، معهد لإنماء العربي، ط01، ص668.

رصد الظواهر اللُّغوية وتصنيفها، واعتبار ما خرج عن القاعدة سماعًا لا يُقاسُ عليه، «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه».[1]

12.أركان القياس: للقياس أربعة أركان، وبما أنَّ كل من علم أصول النّحو وأصول الفقه متأثرين ببعضهم فنلاحظ اشتراكهم فيها وتتمثل هذه الأركان في:

الأصل (المقيس عليه): يحتوي على المطرد والمسموع من كلام العرب وعلى الأحاديث والقراءات القرآنية والشّعر والنثر، وهو ما ثبت الحكم فيه بالنَّص أوالإجماع.

يشترط فيه عدة شروط وهي كالتالي:

-ألا يكون المقيس عليه شاذًا في السماع مطردًا في القياس.

-أن يكون حكمًا شرعيًا فلو كان عقليًا أولغويًا لم يصلح القياس عليه، " إذا لم يَكُنْ للمقيس عليه حكم ثابت بدليل مُعتبر فلا يتصور القياس.[2]

-ليس من شرطه الكثرة قد يُقاسُ على القليل لموافقته للقياس ويُمتنع عن الكثير لمُخالفته.

-كما لايُقاسُ على الشّاذ نُطقًا لايُقاس عليه تركًا، ويتضح هذا في كتاب الخصائص، «إذا كان الشّيء شاذًا في السّماع مطرد في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجرين في نظيره على الواجب في أمثاله، ومن ذلك امتناعك من: وذر وودع لأنَّهم لم يقولوهما، ولامنع أن تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد وإن لم تسمعها».[3]

[1] ابن الأنباري: الأغراب في جدل الإعراب، ط01-02، دار الفكر، بيروت، ص45.

[2] أبوحامد محمد بن محمد الغزالي: المستصفى في علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ص324.

[3] عثمان بن جني، المرجع السابق، ص100.

-أنْ لا يكون شاذًا خارجًا عن سنن القياس، مثلاً كلمة "استحوذ" هناك كلمات لانستطيع أن نقيسها عليها ككلمة :استقام" لايُمكن أن نقول استقوم هذا غير سنن القياس وخارج عنها.

الفرع (المقيس): يُعد ثاني ركن من أركان القياس، لايَصحُ القياس إلاَّ إذا كانت أركانه مكتملة فيستقيم، واعتبروا أنَّ كُلَّ ما يُأخَذُ ويُقاسُ من كلام العرب فهو لهم لايصحُ أن يُقاسَ على كلام آخر.

يُشترطُ فيه أن يكون:

-الحكم فيه ممّا ثبت جملته بالنّص.

-خلوه عن معارض راجح نقيض ما اقتضته علة القياس.

-أن لايكون حكمه مُتقدمًا على حكم الأصل.

-مساولة العلّة الموجودة في الفرع لعلة الأصل ونجده دائمًا يأتي بعد المقيس عليه وقيل أنَّه «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وما لم يكُن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى».[1]

العلة: تُعد ثالث ركن من أركان القياس وهي الصلة الّتي تجمع بين المقيس والمقيس عليه ويُطلق عليها بالعلة الجامعة وتُشترط فيها: الإيجاب والظهور والتّعدي والمناسبة.

وتتمثل في ثلاثة أنواع منها: العلة التعليمية، العلّة القياسية، العلة الجدلية، مثلاً: كشراب والخمر علتهما هي الانكار.

[1] عثمان بن جني: المنصف، دار إحياء التراث، ط01، 1954م، ص180.

الحكم (القاعدة): وهو الحكم الشّرعي الّذي وردت به الكتب والسنن ويعتبر القاعدة الّتي اتفق عليها جميع العرب ويُشترط فيه أن يكون:

-الحكم عمليًا ثابت بالنّص أوالإجماع الّذي ذكر مستنده وعرفت علته.

-أن لايكون لحكم الأصل شيء إلاَّ لإدراك علته.

-أن لايكون حكم الفرع ثابت عن الأصل.

وهناك ألفاظ لاتُستعمل ولاتتخذ كقياس مثل كلمة كانوا يدونونها آنذاك مصوون وومقوود.

فيتضح لنا من خلال ما ورد ذكره أنَّ الأصوليين النحويين قد اعتمدوا على الأصول والأدلة الّتي اعتمد عليها علم أصول الفقه بحيث كان متقدمًا عليه، لذا بدأت الدراسات الأصولية النّحوية من نهاية طريق الدراسات الأصولية الفقهية لأنَّ بعدما كان الفقهاء قد درسوا أصول الفقه وأدلته بينما بدأت الدراسات النّحوية تبني طريقها بداية من هذه الأدلة، فتبين لنا تمازج بين هذين العلمين، كما قد خلفت أصول الفقه آثارًا قد استقت منها أصول النحو، وكلاهما يحتاج إلى الآخر لسد فراغاته، فعلاقتهما ببعض كانت عبارة عن تبادل وتفاعل وتأثير وتأثر.

13.أقسام القياس: انقسم القياس إلى عدة أقسام نجدها تتمثل في

قياس التمثيل: يأخذون به لاثبات أصل الحكم، ويُشترطُ فيه أن لايكون حكم الأصل مختلفًا عن الأصول الّتي تخرجُ عن حدّ القياس، ويُقالُ عنه: « هو إلحاق نوع من الكلم بنوع آخر في الحكم»،[1] ويعني أن نقيس الأشياء على نظائرها وأمثالها ويُعتبر أيضًا قياس الشيء على فرعه أوأصله.

[1] محمد الخضر حسين: القياس في اللُّغة العربيّة، المطبعة السلفية، القاهرة، ط01، ص74.

وهو انتقال من حكم إلى حكم آخر لاشتراكهما في المعنى، وكلما كان التماثل بين الأشياء أوالأحكام أكثر تماثُلاً كان هذا القسم من القياس أكثر صدقًا.

قياس الشبه: يُعد من بين المصطلحات المستخدمة عند الأصولين سواء أصول الفقه أوالنّحو، وهو تشبيه شيء بشيء لأشباه خاصة تشتمل عليها من غير التزام كونها مُخيلة مناسبة، ويُستند إلى المعنى ويُغلبُ على هذا المعنى الظن أنَّ الأصل والفرع قد اشتركا فيه أي إنَّهما مُشتركان في المعنى المُناسب، ويُقالُ عليه أنَّه "يحملُ الفرع على الأصل،[1] بضرب من الشبه غير العلّة الّتي علق عليها الحكم في الأصل.

مثلاً: كتشبيه الإنسان بالحيوان ذلك عن طريق الحرية، بحيث أنَّ الإنسان الحر الّذي يُفكرُ ويتكلمُ ومتميز بالعقل، بينما تشبيهه بالحيوان عندما لايملك القدرة على الاستيعاب والتفكير والتركيز كأنَّ ليس له عقلٌ فاعتبر مثل الحيوان غير المفكر.[2]

قياس العلة: الّتي تعتبر هي الجامعة بين الأصل والفرع، وهي «حمل الفرع على الأصل بالعلة الّتي علق عليها الحكم في الأصل، وتُعتبر العلة الأمر الباعثُ على الحكم».

القياس الاصطلاحي عند الأصولين: اختلفت عبارات الأصولين في تعريف القياس بناء على الخلاف السابق، هل القياس من فعل المجتهد فهو مثبتٌ وكاشفٌ لهذا الدليل، أوهو دليلٌ مستقلٌ والمجتهد مظهر لهذا الدليل، وسأكتفي بعرض تعريف واحد لكل مذهب على النحو التالي:

[1] كمال الدين بن محمد الأنباري: لمع الأدلة، دار الفكر، ط02، ص ص 105-107.

[2] المرجع نفسه، ص107.

تعريف القياس باعتباره فعل للمجتهد: عرف أصحابُ هذا المذهب القياس بما يثبت أنَّه عمل من أعمال المجتهد لا يتحققُ إلاَّ بوجوده فقالوا: بأنَّ تعريف القياس هو: «حمل معلوم على معلومٍ في إثبات حكم لهما أونفيه عنهما بأمرٍ جامعٍ بينهما من إثبات حكم أوصفة لهما أونفيهما عنهما».

تعريف القياس باعتباره دليل مستقل: عرف أصحاب هذا المذهب القياس ممّا يثبت أنَّه «دليلٌ مستقلٌ كالكتاب والسنة نصبه الشّرع لدلالة على الأحكامِ»، فقالوا: بأنَّ تعريف القياس هو: «مساواة فرع لأصل في علة حكمه».[1]

14.موقف البصريين والكوفيين من القياس:

1).موقف البصريين من القياس :اقتصر البصريون على المشهور الشائع وأبو القياس على القليل النادر، وعندما يتعرضون أمَّا الشّواهد الّتي خرجت عن قواعدهم ولم تجد لها مكانًا في قوالبهم يتأولون ويخرجون القول في تكلفٍ وتعسفٍ، ورأوا وجوب الانصرافِ عنه واهماله، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **وَأُولاتُ الْأَحْمالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ (04)**﴾، قرروا بأنَّ جمع (أحمال) جمع شاذ لايُقاسُ عليه، فإذا لم يستطيعوا تأويلاً أوتخرجًا حكموا على الاستعمال بالشذوذ (إبراهيم أنيس 1985) وممّا روي لنا شأن البصريين في القياس قول أبي عمر وابن علاء حيث سأله سائل: أخبرني عما وضعت ممّا سميته عربيةٌ أيدخل فيه كلام العرب كله؟ قال أبو عمروا: لا قال السائلُ: فماذا أنت صانعٌ فيما خالفتك فيه العرب وهي حجة؟ قال: أعمل أعمل على الأكثر وأُسمي ما خالفتني لغات (أي لهجاتٌ)، ومعنى قول أبو عمرو أعمل الأكثر أنَّه يؤسس القاعدة أوالحكم العام من الأمثلة الكثيرة المروية عند العرب.

[1] علي صالح آل مناحي: مدخل إلى القياس الأصولي، تعريفه، حجيته، أركانه وشروطه، أقسامه، مسيرة ، ص317.

فإنَّ وجدوا قدرًا كافيًا يتصل بظاهرة من ظواهر اللغة، وضعوا له قاعدة عامة.

قضيه الكثرة في المرويات عن العرب هي العمدة الأساسية في تقعيد القواعد عند البصريين فلا شك أنَّ الكلام الفصيح يتوقف على كثرة تداوله وشيوعه في ألسنة العرب الخلص (السيوطي).

وإذا كانوا أمام الكلام الفصيح الّذي لا يحتمل الشك لكنَّه مع ذلك لا يوافق أصولهم وقواعدهم يعمدون إليه فيتأولونه ويخرجونه، وذلك إذا وجدوا في القرآن الكريم أوروى روايه محققة عن فصيح من فصحاء العرب الأقدمين.

لما فرغ البصريون من تأسيس قواعدهم وأصولهم استمسكوا بها واعتزوا، ثُمَّ فرضوها فرضًا على الكتاب والشّعراء وإذا وجدوا نصًا مرويًا عن العرب يخالف الحكم العام الّذي وضعه لم يترددوا في أن يضعوه بالشذوذ.[1]

2).موقف الكوفيين من القياس:

توسع الكوفيون في القياس وأباحوا النسج على القليل النادر، روي أنَّهم أسسوا القياس على ما روي عن العرب مهما قلت شواهده مثل هذا المسلك الّذي عليه الكوفيون يظن لأول وهلة أنَّ في نظرتهم رُخصة للناس وتيسيروا لهم حيث أنَّهم يحيزون ما أباهم البصريون (إبراهيم أنيس 1985م)، غير أنَّ الأخذ بمذهب الكوفين قد يؤدي بنا في آخر الأمر إلى نوع من الاضطراب والفوضى في تقعيد القواعد وتنظيم مسائل اللُّغة، إذ يترتب عليه خلو اللُّغة من الاضطراد والانسجام وهما شرط هام في الفهم والإفهام ومقياس دقيق يقاس به ما بلغته كل لغة من نمو وتطور.

[1] فضل رحمان، القياس اللُّغوي تطور معناه في الدراسة اللُّغوية بقلم ، ص40.

ومثل هذا المسلك للكوفيين قد يؤدي إلى الشك في شأنّهم ذلك لأنَّ معناها أنَّ الكوفيين لم يكونوا يعترفون أنَّ في اللُّغة مسائل شاذة ولا نستطيع أنْ نتصور أنَّهم كانوا من الغفلة بحيث يسوون بين الظاهرة التي ورد لها أمثلة كثيرة، وبين تلك التي لم يرد لها سوى مثل أومثالين، لا يعقل أنَّ هذا كان مسلكهم بصفتهم خبراء علماء في هذا المجال ففي هذا موقف الكوفيين لقد ذكر ابن جني في خصائصه أنَّه ليس من شرط المقيس عليه الكثرة (ابن جني، الخصائص)

وقد أكد رأيه بقوله: «قد يقاس على القليل لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته للقياس، وذلك كقولك: في الإضافة إلى قتوبة، قتبي، والى ركوبةٍ، ركبيّ، رغم موقف الكوفيين من التسهيل أمام النصوص الوارد عليهم من العرب في وضع قاعدة لغوية، يبدو أنَّ موقفهم يشبه موقف البصريين عندما تعرض أمامهم نصوص كثيرة مروية عن العرب وأخرى قليلة، فهم يصنعون القاعدة العامة على أساس الأمثلة الكثيرة».

ويبدو أنَّ موقف الكوفيين كموقف المحافظين من الناس على تقليدهم وتعاليمهم المروية لسابقهم، وموقف البصريين كمواقف المجددين الذين يحبون التقدم والتجديد وفقا لمتطلبات الحياة الجديدة (إبراهيم أنيس، 1985)

15.علاقة القياس في اللُّغة بالقياس الفقهي:

يُعد علم الفقه الإسلامي ذلك العلم الموضوع بأحكامه الشرعية ومناهجه، وكان متقدما في ظهوره عن العلوم الأخرى، بينما علم اللغه هو دراسة اللغة على نحو علمي يبحث في مفرداتها وتراكيبها ودلالاتها، فنجد أنَّ العلوم قد تأثرت بعضها ببعض من خلال المسائل الأصولية، ومن بينها "القياس"، حيث أنَّه قد تعرض لدراسات متنوعة ودلالات ومفاهيم متعددة، بكونه يعدّ عملية ذهنية فطرية يقوم بها الباحث للوصول

إلى حقائق ونقاط مهمة يود اللجوء إليها ومعرفتها، فكان أوَّل من استخدموه في دراساتهم هم الفقهاء، بحيث بنى سبيله ومبادئه فيها ثم بعدها اتخذته الدراسات الأخرى بحيث أنَّ مؤلفات الّتي اهتمت بالمصطلحات والأدلة الأصولية كتبها أصحابها بعد زمن الأئمة، وكلاّ العالمان اتخذاه لكونه ضروريا، ويظهر لنا أنَّ التفاعل بين العلمين متبادل بحيث كل علم يحتاج إلى الأخر لاكمال بعض الفراغات وكان اهتمام علماء علم الفقه بعلم اللغة هو مجيء الخطابات الشرعية باللغة العربية، لذا في العديد من مؤلفاتهم نلمح اهتماماتهم بها، لذا قيل عنه: ولابد من علم اللغة فإنَّ مآخذ الشرع ألفاظ عربية وينبغي أنْ يستقل بفهم كلام العرب ولا يكفيه الرجوع إلى الكتب فإنَّها لا تدل إلاَّ على معاني الألفاظ، فأمَّا المعاني المفهومة من سياقها وترتيبها لا تفهم إذا يستقل بها.[1]

وعلى الرغم من اختلافهما من حيث المنهج والغاية إلاَّ أنَّهما يستمدان من أحد جوانب بعضهما، كالدلالات والألفاظ ومعانيها وتقسيماتها وكالمصطلحات مثل النسخ والتعليقات والقوانين والمنهج، فالاهتمام بعلوم الفقه الإسلامي ذو غاية وأهمية كبيرة لمعرفة الأحكام الشّرعية وأدلتها، وتوقفوا على ضرورة الاهتمام بالعلوم اللُّغوية لكونها تُعد، كمال الاجتهاد عند الفقهاء، ويتضح هذا الاجتهاد في قول السبكي: « إنَّ كمال رتبة الاجتهاد تتوقف على التأليف في العلوم الّتي يتهذب بها الذهن كالعربية وأصول الفقه وما يحتاج إليه من العلوم العقلية في صيانة الذهن عن الخطأ بحيث تميز هذه العلوم ملكة الشخص فإذ ذاك يثق بفهمه لدلالات الألفاظ من حيث هي وتحريره تصحيح الأدلة من فسادها»[2]

فعلوم الفقه لما درست موضوع القياس واتخذته كسبيل لسلك عليه وتعمقت فيه وتعددت مفاهيمه وأركانه وتقسيماته، فهذا العلم قد فتح السبيل للعلوم الأخرى من بينها علم اللغة

[1] محمد الغزالي الطوسي: المنخول من تعليقات الأصول، ط03، دار الفكر، بيروت–دمشق، 1998م، ص572.

[2] تقي الدين أبو الحسن بن يحي السبكي: لإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م، ج01، ص08.

لاتخاذ هذا المفهوم في دراساتهم وتأثرهم بعلم الفقه، لهذا نجد أنَّ موضوع القياس له مفاهيم ودراسات متنوعة ومتعددة حوله.

أخذته جلّ العلوم وكل علم سلك سبيله نحوه، لذا العلاقة الّتي تجمع بين علم اللغة وعلم الفقه الإسلامي هي علاقة متبادلة وتأثير وتأثر بكون كل علم يأخذ من الآخر ليسد بعض الفراغات، لذا نلاحظ مهما تختلف الدراسات في مسالكها نحو مفهوم ما أومصطلح ما إلاَّ أنَّ هناك نقاط قد تشترك فيما بينهم.

16.موقف المحدثين من القياس:

أخذ القياس جزءًا كبيرًا من النقاش والتحليل لما له دور بارز وهام في التفكير اللُّغوي العربي القديم والحديث، والنحاة العرب المعاصرون قد أدلوا بدلوهم في أهمية القياس ومن الآراء:

1)-تمام حسان:

يرى تمام حسان: «أنَّ القياس في عرف النحاة كان إمَّا من قبيل القياس استعمالي والقياس النحوي؛ فالأول هو انتحاء كلام العرب وبهذا المعنى لا يكون القياس نحوًا وإنما يكون تطبيق، أمَّا الثاني فهو حمل غير منقول إذا كان في معناه»[1]

والقياس التطبيقي الاستعمالي هو وسيلة كسب اللُّغة في الطفولة؛ فالطفل ملكة فطرية تجعل في استطاعته أنْ يكتسب اللُّغة الّتي يسمعها من حوله بواسطة استظهار نظامها وتسرب طرق تركيبها، وهذا القياس الاستعمالي نفسه هو الذي يسعى المعلم الى تدريب

[1] ربيح عمار: ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه، ثورة في النحو، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد2009م، جامعة بسكرة، ص54.

تلاميذه عليه في حجره الدراسه، مع فريقين أساسيين بينه وبين القياس الاستعمالي في محيط الدراسة.[1]

2)-عبد العال سالم مكرم:

يرى عبد العال سالم مكرم: أنَّ قياس عبد الله بن أبي إسحاق والأقيسة النّحوية الّتي ظهرت على يد النحاة بعده إلى عصر سيبويه لم يكن قياس منطق وجدل بل قياس فطرة وطبيعة، ومن البديهي أنَّ الإنسان يقارن بين الأشياء فيعرف صفاتها المتشابهة والمختلفة ثم يستنبط من هذه الصفات المتشابهه مقايسه وأصوله.[2]

ويقول: «ومواطن العجب في هذه الإجابة استنكار عبد الله بن أبي إسحاق لهذا السؤال واستنكار يدل على منهجه في الدراسة النحوية، فإنَّ لغات العرب واسعة ومتعددة والاعتماد عليها يوقع في اضطراب لغوي، ولذلك فإنَّ المنهج السليم في رأيه هو استقراء مستوى معين من كلام العرب والقياس عليه بغض النظر عن اللهجات المختلفة»، ومن هنا قال قَولتُه المشهورة: «عليك بابٍ من النحو يطرد وينقاس[3]، وقد أشار الدكتور علي أبو المكارم إلى هذا المعنى»، فقال: «المقيس عند ابن أبي إسحاق هو ما تنشئه من نصوص لغوية، والمقيس عليه ليس كلام العرب بل ما أطرد من هذا الكلام وانقاس حتى أصبح قاعدة».[4]

[1] تمام حسان: الأصول، القاهرة، عالم الكتب، ص151.

[2] عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربي، مؤسسة الرسالة، 1993م، بيروت، ص105.

[3] تمام حسان: الأصول، المرجع السابق، ص105.

[4] علي أبو المكارم: تاريخ النّحو العربي، الحديثة للطباعة، القاهرة، 1971م، ص93.

3)-منى إلياس تقول:

إنَّ ابن إسحاق أول من اهتدى بفطنته إلى أنَّ ثمة ظواهر في العربية تحكمها قوانين جامعة تنتظم جزئياتها، وأنَّ ثمة مالا يطرد فيه ذلك؛ بمعنى أنَّ في أمور اللغة ما لايؤخذ غُلاً عن طريق سماع البحث دون أن يكون خاضعًا لقانون مطرد، وأنَّ ثمة ظواهر لغوية تخضع لمثل هذا القانون، وأنَّه جعل همه في تقري هذه الظواهر واستظاره القوانين الجامعة، وهذا ما عناه بقوله ليونس ابن الحبيب: عليك بابٍ من النّحو يُطرَدُ وينقَاسُ.[1]

4)-كمال بشر:

يقول اتخذ العرب «القياس المنطقي لهم منهجًا وطريقًا من طرائق التفكير في النّحو، والقياس في حدّ ذاته مبدأ مقبولًا ومشروعًا في كل العلوم، شريطة أن يكون توافق أوتماثل بين المقيس والمقيس عليه في السمات والصفات، وأن يكون المقيس عليه في اللُّغة بالذات له واقع ووجود يتمثل في الاستعمال الحيل للكلام».[2]

ويذهب إلى أبعد ذلك عندما يعتقد أنَّ النّحاة القدامى كانوا يفضلون القياس على كلام العرب المسموع، ولكنَّ علماء العربية بالغوا في تطبيق هذا المبدأ وبالغوا في الالتزام بأحكامه، حتّى لقد كانوا يقبلون ما يجُيزه القياس المنطقي وإن لم يرد بعد سماع ويفضلون لغة قبلية أخرى، على أساس من القياس لا على أساس الظواهر اللُّغوية التي تتمتع بالأفضلية، بسبب سعة الانتشار وإطراد الخواص وتوافقها.[3]

---

[1] منى إلياس: تاريخ النّحو العربي، دار الفكر، ط01، ص93.

[2] كمال بشر: اللُّغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار الغريب للطباعة والنشر،القاهرة، 1999م، ص140.

[3] المرجع نفسه، ص140.

5)-محمد عيد:

أمَّا محمد عيد فقد راح يعلل فكرة تأثر القياس عند ابن الحضرمي نتيجة نسبه الأعجمي فيقول: «إنَّه كان هو وتلميذه عيسى بن عمرو من الموالي الذين لهم صله بمن يعرفون هذه الثقافة ممّا يُشير مع عوامل أخرى إلى أنَّ منشأ الفكرة هو المنطق اليوناني والنّحو السرياني؛ فالمنطق كان أهم عرف عن أرسطو والقياس أحد أبحاث المنطق الرئيسية».[1]

ويرى «أنَّ رفض إتخاذ القياس منهجًا للبحث ليس رفضًا تحكيمي بل رفضًا يقوم على أسس علمية، ذلك أنَّ إتخاذ القاعدة أساسًا ثم على المفردات عمل يجافي الروح العلمية الصحيحة، لأنَّه يقوم أساس على التحكيم، إذ يبدأ من النهاية إن صح هذا التعبير، والتحكم لا يتفق في طبيعته مع الروح العلمية».[2]

6)-إبراهيم السامرائي:

يقول «إنَّ التماس العلة والتمسك بالقياس لايلتئم والطبيع النّحوية وكان عليهم أن يقتصروا على وضع شيء يعصم اللّسان من اللّحن ...ولكنَّ النحاة ابتداءً من أبي إسحاق الخضرمي ساروا في السبيل محاكاة للمناطقة والمتكلمين أصحاب الجدل وكان من تمام الأدوات لدى المثقف أن يلم بمنطق أرسطو وحكمة سقراط ولذلك اقبلوا على ذلك اقبالاً كلفهم على ولاسيما في علوم العربية».[3]

---

[1] محمد عيد: أصول النّحو العربي في نظر النّحاة وآراء ابن مضاء في ضوء علم اللُّغة الحديث، علم الكتب، ط04، 1989م، القاهرة، ص99.

[2] المرجع نفسه، ص99.

[3] السّامرائي: النّحو العربي، دار الصادق، 1968م، بيروت، ص19.

7)-مهدي المخزومي:

وبدلاً أنْ يكون القياس والتأويل أداتين لتفسير اللُّغة كانا لديهم أداتين لصنع اللُّغة وخلق صورها، وإيجاد صور من التعبير لم يكن يعرفها أصحاب اللُّغة أنفسهم، حتّى استحالت اللُّغة أوكادت إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدواتهم العقلية في قوالب معينه ثابتة، ناسيين أنَّ اللُّغة وإن كانت أداةٌ للفكر ليست هي الفكر نفسه، وليست أحكامها أحكامه، وأنَّ اللُّغة تتطور وتخضع لعوامل نفسية واجتماعية وبيئية.[1]

القياس عند الدكتور أنيس:

القياس: هو استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق المرء صيغة من مادة من مواد اللُّغة على نسق صيغة مألوفة من مادة أخرى سُمي عمله قياس.[2]

القياس عملية عقلية فردية:

وقد صحح الدكتور أنيس ماكان شائعًا بين الباحثين من أنَّ القياس يقوم به اللُّغويون، وليس لغيرهم من المحدثين أنْ يقيس بقوله القياس عملية عقلية يقوم بها الفرد كلما احتاج إلى كلمةٍ أوصيغةٍ وهي عملية مستمرة في كل لغة وفي كل عصر ويقوم بها كل فرد من أفراد الجماعة اللُّغوية.[3]

---

[1] مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو، مطبعة الباب الحلبي، مصر، ط02، 1957م، ص46.

[2] إبراهيم أنيس، أسرار اللُّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط02، ص09.

[3] المرجع نفسه، ص ص25-26.

القياس الخاطئ:

وإذا قاس الفرد على مثال ما سمع وعرف كان قياسه صحيحًا أمَّا إذا خالف القياس ما شاع في لغتهم فقيامه خاطئ.

وما نسميه بالقياس الخاطئ هو في الحقيقة عملية منطقية تهدف في الغالب إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر إطرادًا انسجامًا، فالطفل الّذي يقول أحمرة وأصفرة...الخ، أخضع تلك الصفات الّتي مؤنثها فعلاء إلى ما تخضع له الكثرة الغالبة من صفات اللُّغة الّتي تؤنث بالتاء مثل جميلٌ وجميلةٌ، ومن ثم فالقياس الخاطئ سلاحٌ ذوحدين، فبينما يبعد بعض الكلمات في مدلولها أوصيغتها عن المالوف الشائع بين الجماعة اللُّغوية يعمل في الوقت نفسه على الإطراد والانسجام بين كثير من أمور اللُّغة.[1]

القياس الخاطئ والتوهم:

ولعل ما يسميه المحدثون بالقياس الخاطئ هو الّذي يشير اليه بعض اللغويين القدماء بالتوهم محاولين بذلك تفسير ما لا يطرد على كلام العرب كقولهم مثلاً أنَّ (أشياء) منعت من الصرف لتواهم زيادة الهمزة، كأنَّهم عاملون معاملة (حمراء).[2]

[1] إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص ص27-28.

[2] محمد حسن عبد العزيز، المرجع السابق، ص132.

خاتمـــة

القياس هو التقدير والمساواة والمماثلة والاعتبار، كما يعد حمل غير منقول على المنقول إذا كان في معناه.

كما أن هذا الأخير يعد منهجا تشكل في الفكر الفلسفي اليوناني القديم وظهرت بعض ملامحه في الدرس اللغوي العربي.

وقد أتاح لنا البحث الذي أنجزناه أن نتوصل إلى استقراء أهم الأصول والمرجعيات التي شكلت مفهوم القياس عند العرب، وتوصلنا عبره إلى مجموعة من الملاحظات والنتائج من أهمها:

-أنَّ القياس وسيلة أساسية في استنباط القواعد اللغوية وتطبيقها لذا نجده يرتكز على أركان رئيسية، تتمثل في الأصل (المقيس عليه) والفرع (المقيس) والعلة الجامعة والحكم (القاعدة).

قد مر القياس بثلاثة مراحل نذكر منها مايلي: المرحلة الأولى مرحلة النشأة والمرحلة الثانية مرحلة المنهج والمرحلة الثالثة مرحلة التنظير.

-اعتماد العرب على منهجين في تطبيق القياس، المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستنباطي المعياري.

-لجوء العرب إلى القياس في المجالات اللغوية الأربعة فطبقوه في: مجال الأصوات، الصرف، والتركيب، والدلالة.

-كما أن له أهمية في توسيع اللغة وتقعيدها وتعلمها.

-وجود علاقة متبادلة بين القياس في علم الفقه والقياس في علم اللغة يكون كل علم يأخذ من الآخر ليسد بعض الفراغات.

-اعتبر القياس في المنطقة اليوناني ترتيب الكلام للحصول على نتيجة جزئية من المقدمات كما يعد إحدى الوسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية، أمَّا في الليسانيات الغربية الحديثة عرفه دي سوسير أنه محاكاة صيغة لصيغة أخرى بالاطراد.

-ارتكاز القياس في الدراسات الليسانية الغربية الحديثة على أركان أساسية تتمثل في الصيغة القياسية (المقيس) وضعت طبقا لصيغة أخرى (المقيس عليه) بحسب قاعدة معينة.

قد انتهجت الدراسات الليسانية الغربية الحديثة منهجا واحدا التطبيق مفهوم القياس وهو المنهج الوصفي.

-تطرقوا إلى القياس إلا في مجال الصرف صيغ الكلمة المعجمية.

-تمثلت خصائص القياس في الدراسات اللسانية الغربية الحديثة؛ دراسة النظريات التقليدية بصورة جديدة.

-الركيزة الأساسية في الدراسات اللسانية الغربية الحديثة، تميزُها بالإيضاح والتحليل والتدقيق.

وفي الأخير نتمنى أنَّنا قد قدّمنا فكرة واضحة عن مفهوم القياس في الدرس اللُّغوي العربي ومبادئه وأصوله، ونحن لاندعي أنَّنا قد نجحنا نجاحًا مُطلقًا في هذه المسألة، إنما هو السعي الّذي يحتمل الزلّل والخطأ.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

***القرآن الكريم**

1).الكتب:

1. محمد جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط01، 1990م.
2. إبراهيم أنيس، أسرار اللُّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط02.
3. ابن رشد، تحقيق: عبد الرحمان بدوي: تلخيص القياس أرسطو، ، ط01، الكويت، 1988م.
4. أبوحامد محمد بن محمد الغزالي: المستصفى في علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت.
5. أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط02، 1999م.
6. الاستراباذي، شرح الشفافية ابن الحاجي، تحقيق: محمد نور حسن وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ط01، 1402هـ-1982م.
7. بلقاسم الزبيدي: الاجتهاد في مناط الحكم السّرعي "دراسة تأصيلية تطبيقية".
8. بوقرة نعمان: اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، عمان، ط01، 2009م.
9. تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوجي ابن النجار الحنبلي (1997): كتاب الشرح الكوكب المنير شرح مختصر التجريد، مكتبة العبيكان، السعودية، الجزء 04، ط02.

10. تقي الدين أبو الحسن بن يحي السبكي: لإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م، ج01.

11. جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: إنباه الرواة على أنباه النّحاة، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي، بيروت–لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط06، 140هـ.

12. جورج فندريس: التعريب، عبد الحميد الدواخي ومحمد القصاص: كتاب اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط01، 1950م

13. حمو النقاري: المنهجية الأصولية والمنطق اليوناني، الشبكة العربيَّة للأبحاث والنشر، بيروت–لبنان، ط01.

14. الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي مخزومي وأخرون: العين، دار الهجرة، ايران، دار الفكر، دمشق–سوريا، ط02، 1999م.

15. دي سوسير، ترجمة: الدكتور يوسف العزيز، محاضرات في علم اللغة العام، ج03، دار الآفاق العربية، بغداد.

16. دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي وآخرون: دروس في الألسنية العامة، دار العربية للكتب، طرابلس، ليبيا، 1985م.

17. دي سوسير، ترجمة: عبد القادر قنيني: محاضرات في الألسنية العامة، دار البيضاء، إفريقيا الشرق،1857م–1913م.

18. الرماني، تحقيق: محمد خلاف الله أحمد وآخرون: رسالة النكت في إعجاز القرآن، دار المعارف، القاهرة–مصر، ط03، 1986م.

19. السّامرائي: النّحو العربي، دار الصادق، 1968م، بيروت.

20. سعيد الأفغاني: أصول النّحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994م.

21. سعيد جاسم الزبيدي: القياس في النّحو، دار الشروق.

22. سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: الكتاب، ج03، ك03، مكتبة الخانجي، القاهرة.

23. سيف الدين الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، دار الفكر العربي للطباعة والنشر.

24. السيوطي: الاقتراح في أصول النّحو، دار البيروتي، ط2، 2006م.

25. السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور: المزدهر في علوم اللُّغة وأنواعها، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط01، 1998م.

26. السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بغية الوعاء، بيروت–لبنان، المكتبة العصرية، ط01، 1419هـ–1998م.

27. شرف الدين الراجحي: مبادئ علم اللسانيات الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د.ط.

28. الشيخ إبراهيم الباجوري: حاشية الباجوري على متن السلّم، دار إحياء الكتب العربيَّة، 1334هـ.

29. العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

30. عبد الرحيم مقدمة: المعرب للجواليقي، دار القلم، دمشق–سوريا، ط01، 1990م.

31. عبد السلام المسدي: التفكير اللّساني في الحضارة العربية، دار العربيَّة للكتاب، تونس، ط02، 1986م.

32. عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربي، مؤسسة الرسالة، 1993م، بيروت.

33. عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النّحوية، المطبعة العصرية، الكويت، ط02، 1978.

34. عبد القادر بن عمر البغدادي، ت عبد السلام هارون، الخزانة، ص15/01، وبرجستيراسر، ترجمة: دار رمضان عبد التواب، تطور الدرس النحوي (مكتبة الخانجي)، القاهرة–مصر، ط02.

35. عبد الله الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (2004م): كتاب رفع النقاب تنقيح الشّهاب، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، السعودية، الجزء03.

36. عثمان بن جني (أبو الفتح)، تحقيق: محمد علي النّجار: الخصائص، ج02، المكتبة العلمية، بيروت–لبنان.

37. عثمان بن جني: المنصف، دار إحياء التراث، ط01، 1954م.

38. علي أبو المكارم: أصول التفكير النّحوي، دار غريب، القاهرة، ط01.

39. علي أبو المكارم: تاريخ النّحو العربي، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، 1971م.

40. علي عبد المعطي محمد، المنطق ومناهج البحث العلمي، دار الجامعات المصرية، 1977م.

41. عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون: الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط03، 1408هـ–1988م،.

42. الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي: معاني القرآن، ط01، الدار المضرية للتأليف والترجمة، ط01، د.س.

43. كمال الدين بن محمد الأنباري: لمع الأدلة، دار الفكر، ط02.

44. كمال بشر: اللُّغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1999م.

45. محمد الخضر حسين: القياس في اللُّغة العربيّة، المطبعة السلفية، القاهرة، ط01.

46. محمد الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفكر، بيروت،

47. محمد الغزالي الطوسي: المنخول من تعليقات الأصول، ط03، دار الفكر، بيروت–دمشق، 1998م.

48. محمد بن حسن بن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: الاشتقاق، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط03.

49. محمد بن دعامة أبو بكر الأنباري: لمع الأدلة، دار الفكر، بيروت، ط02.

50. محمد بن دعامة الأنباري: الأغراب في جدل الإعراب، ط01–02، دار الفكر، بيروت.

51. محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشّعراء، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج01.

52. محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشّعراء، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج01.

53. محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ط01، دار الفكر العربي، 1415هـ-1995م.

54. محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللُّغة العربية، دار الفكر العربي، مصر، ط01، 1995م.

55. محمد عبد الخالق عظيمة: المغني في تصريف الأفعال، مطبعة الاستقامة، ط02.

56. محمد علي أبو ريان: أسس المنطق الصوري ومشكلاته، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1975م.

57. محمد عيد: أصول النّحو العربي في نظر النّحاة وآراء ابن مضاء في ضوء علم اللُّغة الحديث، علم الكتب، ط04، 1989م، القاهرة.

58. محمد عيد: أصول النّحو عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط04، 1410هـ-1989م.

59. محمد عيد: أصول النّحو، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط04، 1410هـ-1989م.

60. محمد مصطفى الزحيلي: الوجيز في أصول الفقه الإسلامي.

61. محمد مهران: مدخل إلى المنطق الصوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994م.

62. محمود قاسم: المنطق الجديث ومنتهج البحث، مكتبة الأنجلو مصرية، ط01.

63. محمود يعقوبي، دروس المنطق الصوري، OPU، 2009م.

64. مصطفى غلفان: اللّسانيات التوليدية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط01، الأردن–بيروت.

65. منى إلياس: تاريخ النّحو العربي، دار الفكر، ط01.

66. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو، مطبعة الباب الحلبي، مصر، ط02، 1957م.

67. الموسوعة الفلسفية العربيَّة، معهد لإنماء العربي، ط01.

68. هدى صلاح رشيد: تأصيل النظريات اللسانيات الحديثة في التراث اللُّغوي عند العرب، دار الأمان، الرباط، ط01، 2015م.

69. الوليد الباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي: إحكام الفصول في أحكام الأصول، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

2).المجلات:

1. ربيح عمار: ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه، ثورة في النحو، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد2009م، جامعة بسكرة.

2. ماصري هاجر: مجلة إشكالات في اللُّغة والآداب، المجلد10، العدد04 31 أغسطس 2021م، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أف أخموك لتاملغاست معهد الآداب واللغات، الجزائر.

3. مصطفى جمال الدين: رأي في أصول النّحو وصلته بأصول الفقه، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت، العدد15، مطبعة مصر.

3).المحاضرات:

1. علي صالح آل مناحي: مدخل إلى القياس الأصولي، تعريفه، حجيته، أركانه وشروطه، أقسامه، مسيرة.
2. فضل رحمان، القياس اللُّغوي تطور معناه في الدراسة اللُّغوية بقلم.
3. القياس: تعريفه وأركانه وأنواعه، الألوكة اطلع عليه بتاريخ 2024/01/01.
4. لخضر روبحي، تراث الغربية ونظرية نوام تشومسكي التوليدية التحويلية، جامعة محمد بن ضياف، المسيلة–الجزائر، 2020م.

الفهـــــــرس

الموضوع	الصفحة
تشكرات	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: القياس وأصوله في الفكر اليوناني القديم والدرس اللُّغوي الغربي الحديث	
01.القياس المنطقي اليوناني	**04**
02.نشأة القياس في المنطق اليوناني	**06**
03.أشكال القياس في المنطق اليوناني	**08**
04.أقسام القياس في المنطق اليوناني	**12**
05.نشأة القياس في اللسانيات الغربية الحديثة	**16**
06.خصائص القياس في اللسانيات الغربية الحديثة	**18**
07.علاقة اللسانيات الغربية الحديثة بالعلوم الأخرى	**20**
08.القياس عند رواد الدرس اللُّغوي الغربي الحديث	**21**
الفصل الثاني: معاني وأصول القياس في الدرس اللُّغوي العربي القديم والحديث	
01.القياس عند اللُّغويين العرب القدامى	**35**
02.تاريخ القياس عند العرب	**36**
03.نشأة القياس عند العرب	**43**
04.مراحل تطور القياس	**45**
05.مناهج تطبيق القياس	**46**
06.مجلات تطبيق القياس	**47**

07.أهمية القياس	**50**
08.مفهوم القياس في الفقه الإسلامي	**51**
09.حجية القياس	**52**
10.شروط القياس	**53**
11.أنواع القياس	**54**
12.أركان القياس	**57**
13.أقسام القياس	**59**
14.موقف البصريين والكوفيين من القياس	**63-61**
15.علاقة القياس في اللُّغة بالقياس الفقهي	**63**
16.موقف المحدثين من القياس	**65**
خاتمة	**72**
قائمة المصادر والمراجع	**75**
الفهرس	**79**
الملخص	

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الموسومة بالقياس في الدرس اللُّغوي العربي (الأصول والمناهج) إلى المقارنة بين القياس في الدرس اللُّغوي اللّساني الغربي الحديث، وذلك من خلال بيان مفهومه ومكانته ومراحل نشأته وتطوره زيادة على ذلك تم التطرق في هذه الدراسة إلى مجالاته ومناهج تطبيق، بالإضافة إلى ذكر مميزاته وبيان علاقته بالعلوم الأخرى.

الكلمات المفتاحية:

القياس–الدرس اللُّغوي العربي–الدرس اللُّغوي الغربي الحديث.

Study Summar:

This study, entitled Analogy in the Arabic Linguistic Lesson (Principles and Methods), aims to compare analogy in the modern Western linguistic lesson, by clarifying its concept, its status, and the stages of its origin and development. In addition, this study addressed its fields and application methods, in addition to mentioning its advantages. Explaining its relationship with other sciences.

key words:

Analogy– the Arabic linguistic lesson – the modern Western linguistic lesson.